# النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵎⵙⵡⵔⴰⵙ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵙ

• العدد: 457

من 4 إلى 10 ماي 2022
تصدر كل خميس

الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

# أية سيادة غذائية في ظل الخضوع للتوجهات النيوليبرالية؟

ضيف العدد: **بدر عريش**

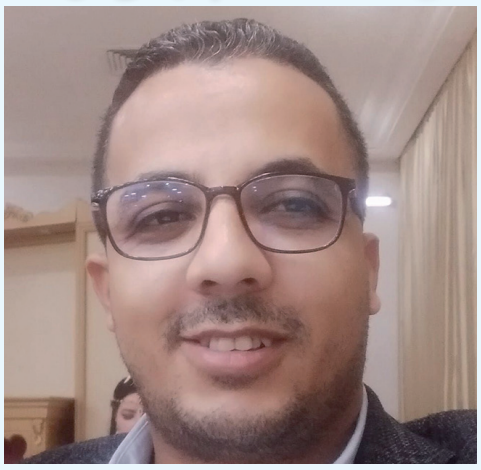

إن منتوجات الفلاحين الصغار هي التي تصل بالدرجة الأولى للسوق المغربي وهم من يساهمون أساسا في تلبية الطلب الداخلي، أما الفلاحين الكبار وأصحاب الشركات الكبرى فيوجهون منتوجاتهم للتصدير،

## كلمة العدد

# فاتح ماي : بأية حال عدت يا عيد

تخلد الطبقة العاملة المغربية عيدها الاممي فاتح ماي لهذه السنة في ظل ازمة اقتصادية واجتماعية خانقة ناتجة عن السياسات الطبقية المنتهجة من طرف النظام المخزني والمملاة من طرف المؤسسات المالية الامبريالية وعلى راسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي تخدم مصالح الرأسمال المحلي والاجنبي. وقد تعمقت هذه الازمة مع تداعيات جائحة كورونا واثار الجفاف الخطيرة مما يفاقم من تردي أوضاع الطبقة العاملة ومعها الجماهير الكادحة والاجهاز على مكتسباتها التاريخية حيث التسريح الجماعي والفردي من العمل والاقتطاع من الأجور وعدم أداء مستحقات الضمان الاجتماعي والاشتغال في ظروف تغيب فيها شروط الصحة والسلامة ومنع وقمع الحق في التنظيم النقابي والاضراب واعتقال العمال/ات ومحاكمتهم/ن بسبب الانتماء النقابي لإرغامهم/ن على الرضوخ للاستغلال الرأسمالي ولإخماد مقاومتهم/ن. ويترافق ذلك مع الارتفاعات المتتالية لأسعار المواد الاستهلاكية والمحروقات والتي دمرت ما تبقى من القدرة الشرائية للعمال/ات والكادحين/ات والقت بالمزيد منهم/ن في دائرة الفقر المدقع.

وكعادتها قبل كل فاتح ماي تدعو الحكومة المخزنية المركزيات النقابية الى ما يسمى بالحوار الاجتماعي ليس بهدف التفاوض من اجل تحقيق مطالب العمال/ات قصد تحسين شروط عيشهم/ن، بل من أجل امتصاص الغضب والتنفيس عن الازمة. انه الضحك على الذقون. وهذا ما تؤكده النتائج الهزيلة والبئيسة لما يسمى بالحوار الاجتماعي والذي يظهر ان هدف الحكومة منه هو تمرير مخططات الرأسمالية في تعديل مدونة الشغل لتكريس المزيد من الهشاشة في الشغل والاجر والمزيد من اخضاع النقابات واضعافها وتكبيل الحق في الإضراب مقابل بعض الفتات مستغلة في ذلك الاختلال الكبير لموازين القوى لصالح الكتلة الطبقية السائدة وضعف النقابات وانبطاح القيادات النقابية البيروقراطية وتواطؤها مع الباطرونا.

ان الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة في مواجهة السياسة الطبقية الرأسمالية المخزنية تفرض على كافة المناصرين للأهداف التحررية للطبقة العاملة الى توحيد الجهود والتعاون من اجل دمقرطة العمل النقابي وتوسيعه وتخليقه وجعله في خدمة الطبقة العاملة وعموم الشغيلة وبناء توجه نقابي ديمقراطي كفاحي وحدوي على طريق الوحدة النقابية وربط النضال النقابي بالنضال السياسي لشعبنا للتخلص من النظام المخزني وبناء نظام وطني ديمقراطي شعبي على انقاضه. وهذا ما يتطلب من جميع الماركسيين/ات تركيز الجهود على بناء الحزب السياسي المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين.


الجبهة الاجتماعية المغربية كاداة لتوحيد النضالات الشعبية 5

الطبقة العاملة بين التدهور المعيشي والسلم الاجتماعي 6

الطبقة العاملة الفلسطينية ومخاطر توطين اللاجئين في مرحلة الانحطاط العربي الراهنة.. 10

أزمة توسع أنظمة الرأسمالية الامبريالية تنفجر في أوكرانيا 11



السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس: 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 – رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

# البيان التأسيسي لقطاع محاميي النهج الديمقراطي

تحت إشراف الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي انعقد في 01 ماي 2022 الجمع العام التأسيسي لقطاع محاميي النهج الديمقراطي، وبعد وقوفه على أهم مميزات الوضع المهني العام بحيث أصبحت فئات عريضة من المحامين/ات تعيش الهشاشة اقتصاديا واجتماعيا وهو الأمر الذي توضح جليا مع جائحة كوفيد 19، وتزايد الهجوم على المكتسبات المهنية من طرف السلطات بهدف المس باستقلالية المهنة وحصانة الدفاع وتركيع المحامين/ات، وتراجع الدور الريادي الذي لعبة المحامون/ات في نضالهم إلى جانب كل القوى الديمقراطية والتقدمية ببلادنا من أجل الدفاع عن العدالة واستقلال القضاء وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية، ووضعية منظومة العدالة ببلادنا، وما تعانيه من أعطاب بسبب الفساد الذي ينخرها، وعدم استقلال القضاء وضعف نزاهته.

وبعد تدقيقه في مهام قطاع محاميي النهج الديمقراطي وسط المحامين/ات قرر (الجمع العام) تسجيل ما يلي:

1) يعلن التزامه بمواقف النهج الديمقراطي المعبر عنها من مختلف القضايا الوطنية والدولية، ويؤكد انخراط أعضاء القطاع وعضواته في إنجاح المهام النضالية للتنظيم في مجال حقوق الإنسان، ومن أجل بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية بقيادة حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

2) يشيد بالمواقف التقدمية المعبر عنها من طرف جمعية هيئات المحامين بالمغرب من مختلف القضايا الوطنية والدولية، ودفاعا عن مهنة المحاماة واستقلاليتها كما تشهد على ذلك البيانات والمقررات الصادرة عن مؤتمراتها، وبالدور الريادي الذي ظل يلعبه المحامون/ات في نضال بلادنا من أجل إقرار دستور ديمقراطي، والديمقراطية وكافة حقوق الإنسان.

3) ينوه بالدور الإيجابي الذي لعبة المحامون/ات الشباب في الحراك المهني الذي شهدته بلادنا في السنين الأخيرة، ويدعو كافة المحامين/ات الشباب واطاراتهم المهنية إلى الوحدة ورص الصفوف والتعاون مع مختلف الإطارات المهنية المناضلة، من أجل صيانة المكتسبات المهنية والدفاع عن المهنة واستقلاليتها، وتحسين الأوضاع المادية وشروط الممارسة المهنية وظروفها للمحامين/ات.

4) يعتبر أن ما لم يتحقق بالنضال يتحقق بمزيد من النضال، وأن النضال النقابي والسياسي والحقوقي والميداني هو السبيل الوحيد للدفاع عن مهنة المحاماة واستقلاليتها وتحصين مكتسباتها، والمساهمة في التطور الديمقراطي لبلادنا، ويطالب بالإسراع في إصدار قانون جديد للمهنة يستجيب لطموحات وتطلعات المحاميين/ت.

5) يعتبر أن تردي الأوضاع المادية لفئات عريضة من المحامين/ات ناتج عن تفشي السمسرة وسط القطاع، والاحتكار غير المشروع للعديد من مجالات الممارسة المهنية نتيجة سياسة الريع المهني وتضييق مجالات الممارسة المهنية.

6) يعبر عن تشبثه بالتعاضدية العامة لهيئات المحامين بالمغرب كأحد المكتسبات الإيجابية للمحامين/ات واستعداد عضواته وأعضائه للإنخراط في كافة الأشكال النضالية من أجل صيانتها، ويدعو إلى توسيع وتطوير أساليب التكافل الاجتماعي وسط القطاع بما يخدم مصلحة أغلبية المحامين/ات.

7) يدين كافة أشكال التطبيع المهني مع العدو الصهيوني، ويدعو إلى اليقظة ووحدة كافة القوى المناهضة للتطبيع داخل جسم مهنة المحاماة من أجل إسقاط كافة أشكال التطبيع المهني مع الكيان الصهيوني.

8) يعبر عن استعداد عضواته وأعضائه للإنخراط إلى جانب كل القوى الحية والديمقراطية في كل المبادرات النضالية الوحدوية، من أجل صيانة كافة المكتسبات المهنية والدفاع عن استقلال مهنة المحاماة ورسالتها، ومن أجل النهوض بأوضاع المحامين/ات ومقاومة كافة أشكال التردي التي يشهدها قطاع المحاماة.

9) يعبر عن استعداده للمساهمة إلى جانب سائر المحامين/ات التقدميين/ات في بناء تيار المحاميين/ات التقدميين/ات وسط قطاع المحاماة ببلادنا.

عاشت مهنة المحاماة حرة ومستقلة.

عاش قطاع محاميي النهج الديمقراطي في خدمة المنظور التقدمي لمهنة المحاماة، وفي خدمة حقوق الإنسان والأهداف التحررية للطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية.

01 ماي 2022

# المجلس العمالي للنهج الديمقراطي يخلد فاتح ماي تحت شعار:

## "ارفعوا أيديكم القذرة عن المناضل العمالي الرفيق محمد سعيد اغريدة"

تخلد الطبقة العاملة المغربي وعموم الكادحين هذه السنة عيدها الأممي، تحت وطأة الاستغلال البشع من طرف الباطرونا من تسريح جماعي وطرد العمال وإغلاق الشركات والمؤسسات الانتاجية، بتواطؤ مكشوف من الدولة المخزنية التي لازالت مستمرة في تطبيق قانون الطوارئ الصحية كغطاء للهجوم على مكتسبات وحقوق الطبقة العاملة: تجميد الاجور، عدم تفعيل مقتضيات مدونة الشغل على علاتها وغياب أدنى شروط الصحة والسلامة، عدم احترام الحد الأدنى للأجور، وكذالك التغطية الاجتماعية والصحية والتعويض عن الساعات الإضافية، وعدم أداء الأجور في وقتها. وبتوازي مع هذه الأوضاع تعمل الدولة على رعاية تضييق الباطرونا على العمل النقابي وتلفيق التهم الكيدية والمحاكمات الصورية والمتابعات القضائية والدليل على ذالك هو متابعة الرفيق محمد سعيد اغريدة مناضل النهج الديمقراطي بتهم واهية من طرف رب عمله؛ واغلاق عدة وحدات صناعية وتشريد العمال مثلا: معمل سيكوميك بمكناس- شركة فيداسو بفاس- شركة صوبروفيل وروزا فلور بشتوكة ايت باها- معمل بوجو سيتروين بالقنيطرة -بالعرائش وطنجة وكل المدن المغربية.

وفي ظل استمرار الهجوم الكاسح للنظام القائم بالمغرب ومن يحوم في فلكه على جميع المكتسبات التاريخية للجماهير الشعبية الكادحة من خلال محاولته تمرير مجموعة من المخططات الطبقية.

إننا في السكرتارية الوطنية للقطاع العمالي إذ نعتبر هذه الحملة التي تستهدف مناضلينا ومناضلاتنا جزء لا يتجزأ من الهجوم المخزني للنظام الاستبدادي على مجال الحريات العامة، كما نعتبره مؤامرة مخزنية يائسة لإسكات أصوات كل المناضلين الشرفاء وفرض المزيد من الخناق عليهم محاولة لكبح كفاحهم ونضاليتهم.

وبناءً عليه فإننا نعلن للرأي الوطني الدولي ما يلي:

- تضامننا المبدئي والوقوف بجانب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في خوض نضالاتها من اجل تحقيق مكاسبها.

- إدانتنا وشجبنا للمحاكمات والمتابعات القضائية التي تطال رفاقنا في التنظيم وفي مقدمتهم الرفيق محمد سعيد اغريدة والرفيق كبير قاشا وغيرهما...

- ادانتنا للاعتقال السياسي وندعو جميع القوى الديمقراطية، والحية للنضال من اجل اطلاق جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي.

- دعوتنا كل المناضلين التقدميين وكل الهيئات السياسية والنقابية، الجمعوية والحقوقية، النسائية والشبيبية لدعم والمشاركة المكثفة في القافلة التضامنية التي ستنظم يوم محاكمة رفيقنا سعيد محمد اغريدة (23 ماي 2022) بمدينة العرائش.

- إدانتنا لتطبيع النظام القائم مع الكيان الصهيونى.

- تحيتنا لكفاح ومقاومة الشعب الفلسطيني للكيان الصهيوني.

- تأكيدنا أن لا القمع ولا الاعتقال ولا المحاكمات الصورية تثنينا عن مواصلة النضال حتى تحقيق هدفنا المنشود وهو بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

- استعدادنا لخوض جميع الأشكال النضالية من اجل إنجاح مؤتمرنا الوطني الخامس.

يا عمال العالم اتحدوا

عاشت الطبقة العاملة المغربية وعاش الشعب المكافح.

28 أبريل 2022

# لا بديل عن المقاومة الشعبية

## تصريح الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمناسبة العيد الأممي للشغل فاتح ماي 2022

تحت شعار: "**جميعا من أجل الحقوق الشغلية، وضد السياسات الليبرالية المتوحشة وسيطرة الشركات العابرة للأوطان**"، خلدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان العيد الأممي للشغل وأصدرت تصريحا بالمناسبة ترصد فيه واقع الحقوق الشغلية والحريت ...

ونظرا لأهمية ما جاء فيه نعيد هنا نشره كاملا:

يحل العيد الأممي للعمال، فاتح ماي لسنة 2202، في ظل أجواء تتسم بتردي أوضاع حقوق الإنسان على جميع المستويات، السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، التي ما انفكت تتفاقم وتزداد تدهورا، سنة بعد أخرى؛بفعل سوء أحول الغالبة العظمى من المواطنين والمواطنات، وتعاظم الظلم، وتراجع الحق في الحرية والمساواة والعيش الكريم، واستفحال الفساد في وسط الإدارات ودواليب المؤسسات؛ فيما يتضاعف، وبنفس القدر، التضييق ويشتد القمع والترهيب على الحق في التعبير والتنظيم والتظاهر السلمي، ويتراجع دور الدولة في حماية وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية.

وفي اللحظة التي بدأت تتعافى فيه الأوضاع الاقتصادية، من مخلفات الجائحة الكارثية، بكل المقاييس،على الحياة المعيشية اليومية للمواطنين/ات، وفي طليعتهم/ن الطبقة العاملة وعموم الشغالين، أطلت وبرزت كارثة ارتفاع أثمان جميع المواد والمنتجات؛وهي لا تقل خطورة عن سابقتها من حيث تدهور القدرة الشرائية وتوقف العديد من المشاريع، وخاصة تلك التي تستعمل المواد الطاقية كمواد أولية في عملية الإنتاج، وارتفاع نسبة التضخم إلى مستويات استثنائية بلغت 4،7 في المائة، وانخفاض معدل النمو، حسب بنك المغرب،إلى 0.7 في المائة، مقابل 3.2 في المائة المتوقعة من قبل الحكومة في إطار قانون ماليةسنة 2022. هذا في حين ارتفع معدل البطالة، وفق المندوبية السامية للتخطيط، إلى 16.9 في المائة في الوسط الحضري و5 في المائة في المجال القروي، ووصل إلى 31.8 في المائة وسط الشباب البالغين أقل من 24 سنة، و19.6 في المائة بين الحاصلين على شهادة و16.8 وسط النساء. وقد احتلت جهة الدار البيضاء- سطات، التي تعتبر العاصمة الاقتصادية للبلاد، المرتبة الأولى من نسب العطالة ب 26.3 بالمائة، تليها جهة الرباط –سلا-القنيطرة ب 13.3 وجهةمراكش-آسفي بنسبة 12.4 في المائة، ثم جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 9.8 في المائة، وجهة الشرق بنسبة 9.7 في المائة. وبذلك تكون هذه الجهات الخمس، التي تشكل العصب الصناعي والتجاريللاقتصاد المغربي، قد ضمت 71 في المائة من مجموع العطالة (المعطلين) من بين الجهات الاثني عشر، وهو مؤشر يدل على عمق الأزمة وواقع الشعل ببلادنا.

وفي هذا السياق فإن الجمعية اختارت، كما هو دأبها، أن تحيي هذا اليوم تحت شعار: "جميعا من أجل الحقوق الشغلية، وضد السياسات الليبرالية المتوحشة والشركات العابرة للأوطان" ؛لتوجيه الاهتمام ولفت الانتباه إلى البؤس الذي ألَمّ وحلّ بالطبقة العاملة وسائر المأجورين والمستخدمين وعائلاتهم، والمترتب عن غلاء المعيشة وتدني القدرة الشرائية، بسبب ارتفاع الأثمان وتجميد الأجور، وعن إغلاقالعديد من المؤسسات والوحدات الإنتاجية، وتعطيل العمل في الأوراش بمختلف أصنافها؛ الشيء الذي أدى وسيؤدي إلى تسريح مئات الآلاف من العاملين والعاملات، والحكم على أغلبهم بالبطالة والحرمان من حقوقهم ومكتسباتهم، وسيتركهم فريسة بيد الرأسمالية المتوحشةعبر مقاولاتها، التي تتغذى على الأزمات ولا تنتعش إلا بالكوارث.

وبهذه المناسبة فإن الجمعية تجدد تأكيدهاعلى أهمية العمل الوحدوي للنقابات العمالية المناضلة، والتنسيقيات الفئوية، والحركات الاجتماعية وسائر القوى المدافعة عن الحقوق الشغلية، من أجل التصدي الحازم لما سيسفر عنه الوضع الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن الأضرار البليغة المتخلفة عن الوباءوعن ارتفاع الأثمان وتدني مستوى المعيشة، والتي ستلقي الرأسمالية النيوليبرالية بكل ثقلها لتحميل عبئها وتكلفتها للشعوب بصفة عامة، وللطبقة العاملة بصورة مباشرة. كما لا يفوتها أن تنوه، مرة أخرى، بنشاط ومواقف شبكة تقاطع للحقوق الشغلية بروافدها المحلية والوطنية والقطاعية، كإحدى لبنات الجبهة النقابية والاجتماعية التي تطمح لبنائها مختلف مكونات الحركة النقابية والحقوقية والسياسية والمدنية؛ وتدعو لاتخاذ المبادرات الكفيلة بتأسيس شبكات التضامن من أجل الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بمختلف المناطق، باعتبارها من آليات التصدي الجماعي للقمع السياسي والقهر الاجتماعي، ومن أدوات النضال الوحدوي من أجل فرض احترام الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تضمنها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

والجمعية وهي تطمح إلى تجسير العلاقات بين الحركة النقابية العمالية والحركة الحقوقية وحركة المعطلين وعموم الحراكات الاجتماعية الناهضة محليا ووطنيا، التي تغرف من معين الرصيد الكفاحي لحركة 20 فبراير؛ وذلك دفاعا عن الحقوق

**"جميعا من أجل الحقوق الشغلية، وضد السياسات الليبرالية المتوحشة وسيطرة الشركات العابرة للأوطان".**

الشغلية وتعزيزا للنضال من أجل الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية وكافة حقوق الإنسان؛ فإنها تطالب بالإفراج الفوري عن معتقلي الحراك الشعبي في الريف، وغيرهم من معتقلي الرأي والصحافة والمعتقلين السياسيين، وإسقاط المتابعات وإلغاء المحاكمات الجارية في حق النشطاء بمواقع التواصل الاجتماعي، وبالحركة الحقوقية والاجتماعية، وكل الذين اعتقلوا.

وانطلاقا من رصدها للحالة التي توجد عليها أوضاع الحقوق الشغلية ببلادنا، إن على مستوى التشريع أو على صعيد الواقع، فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تسجل ما يلي:

فيما يخص التصديق على النصوص الدولية المتعلقة بالحقوق الشغلية: لم يصدق المغرب، لحد الآن، سوى على أقل من الثلث من ضمن حوالي 190 اتفاقية شغل دولية، صادرة عن منظمة العمل الدولية. وبهذا الخصوص تلح الجمعية على وجوب تصديق بلادنا على مجمل هذه الاتفاقيات الجاري العمل بها؛ بدءا بالتصديق الفوري على الاتفاقية رقم 87 حول "الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي"، التي التزمت الحكومة، في إطار الحوار الاجتماعي، بالمصادقة عليها، يوم 26 أبريل 2011، مستغربة من كون اتفاق، يوم 25 أبريل 2019،والحوارات الجارية خالية من أي ذكر للمصادقة عليها.

بالنسبة لقوانين الشغل ببلادنا، تسجل الجمعية أن مقتضيات الدستور المتعلقة بالحقوق الشغلية تظل ضعيفة، وأن مدونة الشغل، والمراسيم التطبيقية المرتبطة بها، رغم تضمنها لعدد من المكتسبات الجزئية، تشوبها سلبيات كبرى على مستوى المقتضيات المتعلقة؛ سواء باستقرار العمل، أو بالأجور، أو بمكانة ودور النقابة داخل المقاولة، أو عبر تكريسها للحيف ضد العمال الزراعيين؛ هذا علاوة على أن الإجراءات الزجرية المعتمدة فيها غير كافية للحد من انتهاكات المشغلين لقوانين الشغل.

وإذ تثير الجمعية الانتباه إلى المحاولات الجارية لتعديل مدونة الشغل، في اتجاه تكريس المزيد من هشاشة الشغل، من خلال التراجع عن آخر ضمانات استقرار العمل (المادة 16 وغيرها)؛ فإنها تعبر عن استنكارها لصمت الحكومة، وانحياز السلطات المحلية والقضاء إلى جانب المشغلين، الذين يمارسون انتهاكات صارخة لمقتضيات المدونة، مع ما ينتج عنها من تدهور كبير للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعمال والعاملات وأسرهم. لذلك تدعو الجمعية إلى ملائمة مدونة الشغل وباقي التشريعات الاجتماعية مع المعايير الدولية للشغل الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية؛ وفي نفس الوقت تنادي بإقرار دستور ديمقراطي، يضمن حقوق الانسان بصفة عامة، والحقوق الأساسية للعمال بصفة خاصة، ويرسي آليات إعمالها، وينص على دور الدولة كضامن لهذه الحقوق.

كما تعتبر الجمعية أن الضغط على النفقات والاستثمار العموميين في قوانين المالية، عبر تجميد أجور الموظفين، وتقليص مناصب الشغل المحدثة، والنقص في ميزانيات القطاعات الاجتماعية، مع الرفع من نسبة الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافةوالضريبةالداخلية على الاستهلاك، ينعكس على الإنفاق الأسري وعلى الصفقات العمومية الموجهة للمقاولات الصغرى، وبالتالي يزيد من تعميق البطالة وهشاشة الشغل.

وفيما يرتبط بالإجراءات القانونية المتعلقة بالحريات النقابية، فإن الجمعية تجدد مطلبها بإدماج مقتضيات اتفاقية الشغل الدولية رقم 135 حول توفير الحماية والتسهيلات لممثلي العمال بشكل جدي في مدونة الشغل. وتطالب بإلغاء كل المقتضيات المعرقلة للحق في الإضراب وللحريات النقابية، وفي مقدمتها الفصل 288 من القانون الجنائي، والتي تم الاحتفاظ به في مسودة مشروع القانون الجنائي، والفصل الخامس من مرسوم 5 فبراير 1958 بشأن مباشرة الموظفين للحق النقابي، كما تطالب بتقوية الضمانات الكفيلة بحماية واحترام الحق في الإضراب معبرة عن رفضها لأي مشروع قانون تنظيمي في الموضوع يستهدف تكبيل هذا الحق.

وفيما يهم واقع الحقوق الشغلية تسجل الجمعية ما يلي:

٠ إن الحق في العمل، وفي الحماية من البطالة، والتعويض عنها وعن فقدان الشغل، رغم أنها من الحقوق المضمونة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإننا نجدها تنتهك بشكل سافر وباستمرار في بلادنا، التي تضم ملايين المحرومين من العمل القار، بمن فيهم مئات الآلاف من الشباب ذوي المستويات الجامعية والحاملين للشهادات التقنية والهندسية، ولشهادات الإجازة والماستر والدكتوراه وغيرها من الشهادات العليا.

وبهذه المناسبة تعبر الجمعية عن تضامنها التام مع كل فئات المعطلين في نضالهم المشروع من أجل الحق في الشغل، وتطالب الحكومة بوضع سياسة اقتصادية واجتماعية تضمن الشغل والكرامة للجميع، وبالاعتراف القانوني الصريح بالجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، ونهج أسلوب الحوار الجاد والمسؤول معها ومع سائر هيئات المعطلين/ت، بدل قمع مسؤوليها ومناضليها وتلفيق التهم لهم والزج بهم في السجن. كما تطالب باحترام حق الاستقرار في العمل بالنسبة لسائر الأجراء، وبإرجاع العاملات والعمال المطرودين، ضدا على الحق والقانون، إلى عملهم، وفي مقدمتهم ضحايا الاعتداء على الحريات النقابية.

وتجدد الجمعية تضامنها مع الآلاف من عضوات وأعضاء "التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد"، والذين يخوضون معارك قاسية من أجل الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية، وتدين مختلف أشكال القمع التي يتعرضون له؛ سواء أثناء تنظيم مسيراتهم السلمية أو من خلال الإجراءاتالإدارية التعسفية وتوقيف الأجور...؛ وتطالب الحكومة بالإسراع بالتفاوض مع ممثلي هؤلاء الأساتذة والأستاذات، وبتحسين الأوضاع المادية وظروف العمل لكافة أسرة التعليم، تماشيا مع توصية اليونسكو ومنظمة العمل الدولية لسنة 1966، المتعلقة بأوضاع المدرسين؛ وذلك بما يضمن حقوقهم وحقوق التلاميذ في تعليم عمومي جيد.

وبشأن الحريات والحقوق النقابية، تسجل الجمعية استمرار وتصاعد الخروقات السافرة في هذا المجال، والمتجسدة أساسا في الاقتطاع من أجور الموظفين/ات المضربين عن العمل، وفي الممارسات التعسفية ضد النقابيين، وفي امتناع السلطات المحلية عن استلام الملفات القانونية أو رفض تسليم وصول الإيداع للعديد من النقابات العمالية، ورفض الاعتراف بالمكاتب النقابية والحوار معها من طرف المشغلين، وطرد المسؤولين النقابيين والعمال والعاملات المضربين، بل واعتقالهم ومحاكمتهم في العديد من الحالات، وإغلاق المعامل خارج إطار القانون للتخويف من العمل النقابي.

كما تسجل الجمعية غياب تفاوض جماعي في أغلب المقاولات والقطاعات، كون الحوار الاجتماعي ظل شكليا وعقيما، بينما ظلت العديد من الالتزامات السابقة، بما فيها المتضمنة في اتفاق 26 أبريل 2011 بين الحكومة وممثلي المركزيات النقابية والمشغلين دون تنفيذ، ولم تعرف العديد من المطالب المشروعة للأجراء والأجيرات الاستجابة المطلوبة. <<< التتمة ص 4

>>> وفيما يتصل بالحق في الأجر العادل والمرضي، الذي يكفل للفرد وأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان، تسجل الجمعية أن الحد الأدنى للأجور علاوة على تعدد مستوياته، فهو لا يضمن بتاتا الحياة الكريمة؛ ناهيك عن عدم تطبيقه بالنسبة لأغلبية المؤسسات الصناعية والتجارية والفلاحية والخدماتية، بما فيها المتعاقدة مع بعض الإدارات والمؤسسات العمومية. ولقد سبق للجمعية أن سجلت إيجابية التزام الحكومة في إطار اتفاق 26 أبريل 2011 بتوحيد الحد الأدنى للأجور في الفلاحة والصناعة في ظرف 3 سنوات، إلا أنها أخلت بهذا الالتزام لحد الان.

والجمعية إذ تسجل إبرام اتفاق جماعي جديد يوم 25 أبريل 2019، بعد ثمان سنوات من الانتظار، تعتبر أن الزيادة المعلنة في الأجور، تبقى قاصرة عن تحقيق العيش الكريم للأجراء ولعائلاتهم. وتأسف الجمعية لكون الاتفاق المذكور يتضمن تراجعا عن التزام الحكومة بتوحيد الحد الأدنى للأجور في القطاعين الصناعي والفلاحي.

كما تسجل الجمعية أن الزيادات المتتالية في أثمان المواد والخدمات الأساسية والمخططات الهادفة إلى تصفية صندوق المقاصة تؤدي بدورها إلى تردي الأوضاع المعيشية للأجراء وباقي المواطنات والمواطنين. وبهذه المناسبة تؤكد الجمعية دعمها لنضالات المواطنات والمواطنين لمواجهة ارتفاع الأثمان ـ في ظل جمود الأجور والمداخيل ـ وللدفاع عن الخدمات العمومية وعن سائر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.وبهذه المناسبة تحيي الجمعية عاليا مجهودات الجبهة الاجتماعية المغربية ومكوناتها على نضالاتها ضد ارتفاع مستوى المعيشة ومن أجل العدل والمساواة.

وتستنكر غياب شروط الصحة والسلامة في أماكن العمل وتنامي حوادث السير المميتة، التي يذهب ضحيتها العديد من العمال بين قتلى ومعطوبين نتيجة نقلهم الجماعي، على مرأى من السلطات، إلى المعامل والضيعات في شاحنات وعربات، خاصة بنقل البهائم والبضائع، تفتقر لأبسط شروط السلامة؛ وتطالب بالإسراع بفتح تحقيق شامل، بمشاركة ممثلي العمال، في مثل هذه الحوادث ومتابعة المسؤولين عنها، وإلزام المشغلين بتوفير وسائل نقل تستجيب للمقاييس والمعايير المعمول بها في المجال.

وبشأن الحقوق العمالية الأخرى، التي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقيات منظمة العمل الدولية، كالحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي، والحق في الراحة وفي أوقات الفراغ، والحق في تحديد معقول لساعات العمل، وعطل دورية مؤدى عنها، وظروف عمل مأمونة وصحية، وحق كل إنسان في الضمان الاجتماعي، وبشكل خاص حقه في الصحة وفي تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وحقوق المرأة العاملة وحقوق الأطفال وحقوق اليافعين المجبرين على العمل، فهي الأخرى تعرف انتهاكات متعددة من طرف المشغلين والدولة، خصوصا في ظل الخصاص في الموارد البشرية والمادية لمفتشيات الشغل وتجميد الآليات القانونية لحل نزاعات الشغل وضمنها اللجان الاقليمية للبحث والمصالحة.

وتسجل الجمعية استمرارعدم تكافؤ أجر العاملات في بعض القطاعات مع أجور العمال، ناهيك على تعرضهن للاستغلال في شروط لا إنسانية. كما أن استمرار تشغيل الأطفال في سن مبكر ـ 16 و17 سنة في القانون الجديد المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين- وبشكل خاص بالنسبة للفتيات الصغيرات العاملات في البيوت ـ خلال فترة انتقالية لمدة 5 سنوات من دخول القانون حيز التنفيذ، يشكل إحدى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل ببلادنا دون أن تتم متابعة المسؤولين عن هذه الأوضاع، بما فيهم السماسرة والوسطاء.

ويشكل عدم تطبيق مقتضيات مدونة الشغل، على علاتها، كنتيجة لسياسة الإفلات من العقاب، أبرز انتهاك لحقوق العمال في الفترة الحالية.

ويشكل عدم تطبيق مقتضيات مدونة الشغل، على علاتها، كنتيجة لسياسة الإفلات من العقاب، أبرز انتهاك لحقوق العمال في الفترة الحالية.

إن الحكومة التي اعترفت منذ سنة 2006 بأن قانون الشغل على علاته، لا يطبق إلا في 15% من مؤسسات القطاع الخاص التي يفوق عدد عمالها 50 أجيرا، بدل أن تتخذ الإجراءات القانونية ضد المشغلين الذين لا يحترمون القانون، أصدرت ما سمي بالمخطط الوطني للملاءمة، الذي يدعو صراحة إلى تأجيل تطبيق قانون الشغل بأغلب المقاولات. وحتى بعد انتهاء مدة تطبيق هذا المخطط لازالت مدونة الشغل عرضة للانتهاك بشكل صارخ في أغلب القطاعات، في ظل استمرار الإفلات من العقاب لمنتهكيها. وإن الجمعية التي انتقدت بشدة هذا المخطط تدعو إلى التقيد الصارم بمقتضيات التشريع المحلي للشغل على علاته، وبمعايير الشغل الدولية عموما.

أما بالنسبة للحق في التغطية الصحية للعمال ولذويهم، فإن الجمعية تسجل الأوضاع المزرية بهذا الخصوص بسبب حرمان جزء كبير من الأجراء والعاملين في العديد من المقاولات وبالحرف والصناعة التقليدية وبالقطاع غير المهيكل والمعطلين من التغطية وتراجع دور الدولة في مجال الخدمات الصحية والثغرات التي تعتري نظام المساعدة الطبية للفئات المعوزة، وكذا بسبب ما تعرفه التعاضديات من اختلالات وسوء التسيير.

والجمعية إذ تجدد استنكارها لتقاعس الدولة إزاء المسؤولين عن سوء التسيير ونهب الأموال وتبديدها بمؤسسات الإعمال الاجتماعية عموما، تعتبر أن القرار المشترك بين وزير الشغل ووزير الاقتصاد والمالية، بتاريخ 04 أكتوبر 2019، القاضي بإسناد السلطات المخولة للمجلس الإداري للتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب إلى متصرفين مؤقتين، استجابة لمطالب العديد من النقابات والهيئات المدنية والحقوقية، يتطلب فتح تحقيق شامل في الاختلالات المسجلة بهذه المؤسسة الاجتماعية ومتابعة المتورطين فيها أمام قضاء نزيه. كما يجب الإسراع بوضع الشروط القانونية والإدارية من أجل تسيير ديمقراطي للتعاضدية العامة بمشاركة ممثلي المنخرطين وذوي الحقوق.

بدوره، يعرف الحق في التقاعد انتهاكات خطيرة بسبب حرمان جزء كبير من الأجراء- ناهيك عن العاطلين ـ من هذا الحق، إما بسبب عدم التصريح بالعمال في صندوق الضمان الاجتماعي، أو بسبب هزالة معاشات التقاعد، التي تظل جامدة رغم ارتفاع كلفة المعيشة. كما أن بعض صناديق التقاعد ـ وخاصة الصندوق المغربي للتقاعد الذي يهم الموظفين والموظفات ـ تعرف اختلالات كبيرة تهدد مستقبل منخرطيها؛ وترفض الجمعية أن تتم مواجهة تلك الاختلالات على حسابهم ـ من خلال رفع سن التقاعد والزيادة في الاقتطاع من الراتب لأجل التقاعد والنقص في المعاش ـ رغم أن الدولة تتحمل المسؤولية الكبرى فيما آلت اليه وضعية هذه الصناديق.

وبخصوص القضاء، تسجل الجمعية، استمرار تحيز القضاء في النزاعات المعروضة عليه، سواء من خلال الأحكام القاسية الصادرة ضد العمال والنقابيين، أو من خلال تجميد محاضر المخالفات المرفوعة من مفتشي الشغل ضد المشغلين الذين ينتهكون قانون الشغل أو إصدار أحكام خفيفة ضدهم، لا يتم تنفيذ جزء كبير منها.

كما تطالب الجمعية بالإسراع بتنفيذ آلاف الأحكام الصادرة لفائدة العمال منذ سنوات عديدة، ومن ضمنها حالات المطرودات والمطرودين تعسفا من معامل النسيج بطنجة ومكناس والرباط وسلا وتماره...، ومن المؤسسات السياحية بورزازات ومراكش، وعمال مطاحن الساحل المعتصمون منذ خمس سنوات أمام وزارة العدل بالرباط.....

واستنادا إلى ما سبق، فإن الجمعية تؤكد مطالبتها للسلطات وللمشغلين بالعمل الجاد على إقرار حقوق العمال المتعارف عليها كونيا، دستوريا وتشريعيا وواقعيا، وبالتعامل الإيجابي مع مذكرة الجمعية بشأن المطالب الأساسية الخاصة بالحقوق الشغلية.

كما تعبر الجمعية عن تضامنها مع العمال المهاجرين وكل الأجراء بالمغرب وعبر العالم، الذين يناهضون مختلف أشكال التمييز والاستغلال ويناضلون من أجل احترام حقوقهم الإنسانية، وتحسين أوضاعهم المتردية، ملتزمة بمواصلة مجهوداتها ـ إلى جانب الحركة النقابية العمالية ببلادنا وحركة المعطلين وسائر القوى الديمقراطية المهتمة بالحقوق الشغلية ـ لمؤازرة ضحايا انتهاك الحقوق الشغلية، والعمل على حماية تلك الحقوق والنهوض بها كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

وفي الختام، تؤكد الجمعية عزمها على مواصلة دعمها لكل المطالب الرامية إلى إقرار وتعزيز حقوق العاملات والعمال، ومشاركتها الدؤوبة في كل أشكال النضال الوحدوي، التي تروم اجتثاث الفساد والاستبداد، واستئصال جذور الظلم والقهر، وبناء مجتمع المواطنة، والكرامة، والحرية، والمساواة، والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، الذي تسود فيه كافة حقوق الإنسان.

المكتب المركزي: الرباط، في 30 أبريل 2022

# مجموعة "مغربيات ضد الاعتقال السياسي" تطالب بالافراج على الناشطين سعيدة العلمي وربيع الأبلق

عبرت مجموعة "مغربيات ضد الاعتقال السياسي" عن إدانتها لما أسمته الحكم الجائر الصادر ضد المدونة سعيدة العلمي وكذا "الحكم الظالم" الصادر ضد الناشط ربيع الأبلق، وطالبت بإسقاط المتابعات ضدهما. وجاء في بيان صادر عن المجموعة يوم السبت 30 أبريل 2022 ما يلي:

تلقت مجموعة "مغربيات ضد الاعتقال السياسي" بصدمة واستنكار شديدين خبر الحكمين الجائرين الصادرين ضد كل من المدونة والمناضلة سعيدة العلمي، المعتقلة بسجن عكاشة بالدار البيضاء الصادر يوم 29 أبريل عن المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، والقاضي بستنتين سجنا نافذا وخمسة ألاف درهم كغرامة، والحكم الصادر ضد المعتقل السياسي السابق في إطار معتقلي حراك الريف، المدون ربيع الأبلق المحكوم ابتدائيا بالحسيمة يوم 25 أبريل، والقاضي بأربع سنوات سجنا نافذا وعشرين ألف درهما كغرامة. وتندرج هاتين المحاكمتين، وغيرهما من المحاكمات الأخرى التي أصدرت أحكاما بالسجن النافذ ضد عدد من المدونين ومنهم من هو في حالة اعتقال، في إطار الهجوم المخزني المتفاقم ضد الحقوق والحريات، وفي سياق الردة الحقوقية، والهجوم الكاسح على مكتسبات الشعب المغربي، التي تعرفها بلادنا منذ بضع سنوات.إن "مغربيات ضد الاعتقال السياسي" وهي تتابع عن كثب العديد من ملفات الاعتقال السياسي معبرة عن مساندتها لكافة ضحايا المحاكمات السياسية والاعتقالات التعسفية، نساء ورجالا، فإنها تعبر بشكل خاص عن انشغالها العميق بوضعية المعتقلة السياسية سعيدة العلمي التي أعلنت عن طريق بعض أقربائها أنها دخلت في إضراب عن الطعام مطالبة بحقها في محاكمة عادلة، واحترام حقها في الرأي والتعبيرر. وفي هذه الظرفية السياسية المتسمة بتزايد التغول المخزني، واستمرار التوظيف السياسي للقضاء لتكميم الأفواه، وقمع حرية التعبير، والانتقام من النشطاء ومن الأقلام الحرة، فإن بيانات التنديد والشجب لم تعد كافية للرد على هذا الهجوم الكاسح ضد الحقوق والحريات، ومواجهة السياسة القمعية المنهجة للسلطات المخزنية ضد الأراء المنتقدة، مما يستدعي من كافة القوى الحية بالبلاد إطلاق مبادرات نضالية ميدانية ملموسة وموحدة كفيلة بخلق القوة الضاغطة اللازمة للرد على هذا الظلم الشديد الذي تمارسه الأجهزة الحاكمة على بنات وأبناء شعبنا، وعبرهم على الشعب كله. إن "مغربيات ضد الاعتقال السياسي"، التي تضم مناضلات من مشارب سياسية مختلفة ومنهن المنتميات إلى تنظيمات نسائية وسياسية وحقوقية وجمعوية متعددة، والتي تتوجه عادة إلى المعتقلين السياسيين بكلمات التضامن ولعائلاتهم برسائل المساندة وإلى السلطات بعبارات الإدانة والاستنكار والمطالبة، فإنها اليوم، وهي تؤكد مجددا على كل هذه المواقف والمطالب، تتوجه بالأساس إلى كافة المناضلات في مختلف التنظيمات التي تنتمي إليها عضواتها، وفي غيرها من الهيئات المناضلة من أجل مغرب الكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، بالدعوة إلى القيام بمبادرات نسائية ميدانية، ووضع خطة نضالية فعالة لفضح السياسات المخزنية القمعية، والضغط من أجل الحرية للمعتقلين السياسيين والمعتقلات السياسيات. كما تدعو إلى تجميع كل الإطارات المساندة للمعتقلين السياسيين لخلق مبادرة جماعية فعالة ضد الإرهاب المخزني الجاثم على شعبنا، والتحرك الجماعي لوقف هذا الهجوم الكاسح للسلطة ضد المكتسبات الحقوقية التي انتزعها الشعب المغربي بتضحياته الجسيمة التي لازال يؤدي ثمنها غاليا.■

# الجبهة الاجتماعية المغربية كاداة لتوحيد النضالات الشعبية

معاد الجحري

أولا: ما هي دواعي تأسيس الجبهة الاجتماعية المغربية؟

تأسست الجبهة الاجتماعية المغربية في 28 دجنبر 2019 من طرف عدد هام من الهيآت الديمقراطية منها المكونات الثلاث لفيدرالية اليسار الديمقراطي آنذاك والنهج الديمقراطي والكنفدرالية الديمقراطية للشغل والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والجامعة الوطنية للتعليم/ت.د وحركات اجتماعية مثل التنسيقية الوطنية للاساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وجبهة الدفاع عن لاسمير وعدد من الهيآت المدنية الديمقراطية.

وتمت المصادقة على ميثاق تاسيسي وبرنامج للمبادرات النضالية المشتركة ووثيقة حول الهيكلة التنظيمية.

لقد تاسست الجبهة في ظل وضعية تتسم من جهة أولى بهجوم النظام المخزني على الشعب المغربي على ثلاث واجهات مترابطة وهي:

- الهجوم على ابسط الحقوق والمكتسبات وقوت الجماهير الشعبية في إطار السياسات الراسمالية التبعية والمتوحشة.

- القمع الممنهج بجميع أشكاله والهجوم على سائر أصناف الحريات وعلى رأسها الحريات النقابية لدرجة أصبح العمل النقابي عمليا ممنوعا في القطاع الخاص. ويطال القمع الفئات والقوى المناضلة معا بهدف فك الارتباط بينها.

- تزوير الارادة الشعبية والتلاعب بها في مختلف المحطات الانتخابية لتجديد الواجهة الديمقراطية.

ومن جهة ثانية كانت الوضعية وقتها تتسم ولا زالت، بوجود نضالات كثيرة منها نضالات عمالية وشعبية بصفة عامة لها مطالب واضحة وتتميز بالجرأة ومستوى متقدم من التنظيم وتقودها طاقات شابة لها وعي واطلاع ملفت للنظر وتحسن استعمال وسائل التواصل الاجتماعي مع مشاركة متميزة للمرأة. ولكنها نضالات مشتتة ودفاعية وليس لها شعار اجتماعي يلف كل مكوناتها فبالاحري أفق سياسي يوحدها.

وعن الأهداف التي تأسست من أجلها الجبهة الاجتماعية المغربية فإن الجبهة تقدم نفسها، من خلال ميثاقها التاسيسي، على أنها جواب على حاجة موضوعية لاطار جامع وموحد وموجه لهذه النضالات بهدف تطويرها ونقلها من دائرة المطالب الجزئية الى مطالب اجتماعية شاملة.

الحقيقة أنه هناك أيضا دواعي سياسية أو ذات طابع سياسي بالنسبة لكل مكون من المكونات. بالنسبة لنا في النهج الديمقراطي نعمل، ضمن اربع سيرورات مترابطة، على بناء جبهة شعبية موحدة أو للدقة جبهة الطبقات الشعبية ونعتبرها من الأدوات الأساسية الى جانب الحزب المستقل للطبقة العاملة من أجل التحرر الوطني والاجتماعي واحداث تغيير مجتمعي عميق الجذور. غير أننا كنا على وعي تام بأن هذه الجبهة لن تبنى دفعة واحدة كما أنها لن تبنى خارج النضال.

ولهذا طرحنا منذ مدة جبهة ميدانية تضم كل القوى الحية المناهضة للمخزن (طبعا القوى غير الإرهابية وغير العميلة للخارج)، اليسارية والاسلامية، والجبهة الديمقراطية المشكلة من القوى اليسارية والديمقراطية.

ونظرا لتفكيك تجمع اليسار قبيل انتخابات 2007 وتشكيل تحالف الرسالة (=تحالف اليسار الديمقراطي) ورفض مكونات فيدرالية اليسار العمل السياسي المشترك مع النهج الديمقراطي طرحنا فكرة الجبهة الاجتماعية المغربية. وطرحناها بمنهجية الهجوم الوحدوي التي نعتز بها، اذا النضال من أجل الوحدة هو نضال ضد منطق التفرقة وليس استجداء.

نحن نؤمن بالتحالفات بما في ذلك التحالفات الظرفية لأنها ضرورية لعزل المخزن والاعداء الطبقيين لشعبنا.

والحق، لا ينص الميثاق التأسيسي للجبهة، صراحة على أن الجبهة تسير في الاتجاه المشار اليه أي أنها قنطرة للعبور الى جبهة ديمقراطية ولكنه لا يغلقه بحيث هناك نقط تدفع في هذا الافق وهي على الخصوص:

- محاربة الاستبداد والفساد والاحتكار والريع.

- خوض معركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة ومواجهة كل أشكال تزوير ارادة المواطنين.

- مناهضة الامبريالية والراسمالية المتوحشة.

اعتبر أن هذه النقط الثلاث هي من صلب الجبهة الديمقراطية وفي النهاية من صلب الجبهة الشعبية الموحدة. ولا بد من فتح نقاش حولها عندما تنضج الظروف.

×ثانيا: ما هو برنامج الجبهة الاجتماعية وما هي وسائل النضال المعتمدة؟×

يمكن تكثيف برنامج المبادرات النضالية المشتركة في:

× الدفاع عن الحريات واطلاق سراح المعتقلين

× الدفاع عن المرفق العمومي والغاء المديونية وحماية المال العام والإصلاح الضريبي.

× المساواة بين المرأة والرجل

× المجال النقابي والوحدة النضالية

× التغطية الصحية والحماية الاجتماعية والتعويض عن البطالة والسكن اللائق وضد غلاء المعيشة.

× تفعيل ترسيم الامازيغية

× النضال ضد السطو على أراضي الجموع وأراضي السلاليات وغيرها.

أما وسائل النضال فهي كل وسائل النضال الجماهيري المتاحة

من وقفات واعتصامات ومسيرات واضرابات بما في ذلك الاضراب العام والتفاوض حول ملفات محددة لمصلحة الفئات المعنية وبمعيتها وليس باسمها أو نيابة عنها.

×ثالثا: ما هي المبادرات التي قامت بها الجبهة؟ وما هي الحصيلة؟×

على مدى 28 أشهرا (من نهاية دجنبر 2019 الى نهاية أبريل 2022) تم تنظيم:

×وقفات احتجاجية تخليدا لذكرى انطلاق حركة 20 فبراير 2020 و 2021 و 2022 وهذا أمر يحسب للجبهة إذ هي بهذا تعبر أيضا عن الحاجة لحركة شعبية للقضاء على الفساد والاستبداد أي القضاء على المخزن.

× مسيرة وطنية ناجحة يوم 21 فبراير 2020 بالبيضاء.

× وقفات احتجاجية بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على الفقر (17 اكتوبر) 2020 و 2021 وضد الغلاء في 6 مارس 2022 و 23 أبريل 2022.

وهذا يعني، في المتوسط، وقفات احتجاجية متزامنة في مختلف مناطق المغرب كل 4 أشهر.

× ندوات حول الفقر والمجال الاجتماعي وحول السيادة الغذائية والطاقية...

× التضامن، في خطوة رمزية مع عائلات العاملات ضحايا معمل طنجة وحدادا على الضحايا باطفاء الإنارة لمدة 10 دقائق.

ويتراوح عدد المناطق التي شاركت في التظاهرات الاحتجاجية المحلية ما بين حوالي 30 و 50 منطقة علما أن الجبهة تمكنت من تأسيس حوالي 45 فرع.

هذا وهناك مبادرات نضالية متنوعة لعدد قليل من الفروع.

ولكن الحصيلة كان من الممكن أن تكون أفضل بكثير.

×رابعا: ما هي المعيقات والإكراهات والنواقص؟×

1. المبادرات الأساسية كلها تقريبا من فوق وقليلة هي الفروع التي تدارست المطالب المستعجلة للساكنة وتتفاوض حولها مع السلطات المعنية بمعية السكان وتساعدهم على النضال وأخذ زمام الامور بانفسهم بانخراطها وتاطيرها لنضالاتهم.

2. حجم الوقفات عموما ضعيف الى متوسط ما عدا وقفات 20 فبراير 2022 التي كانت حاشدة ربما بسبب تزامن الذكرى مع تصاعد غير مسبوق للغلاء. ويعني هذا:

× ان الفروع ليس لها عمل منتظم وليس لها برامج وخطط للنضال وتسيطر عليها الانتظارية.

× ان اليسار المناضل ضعيف الارتباط بالشعب ويلزمه التوجه للعمل بجد وصبر وتفاني في عمق الشعب، في النقابات وفي الأحياء والضيعات العمالية، ووسط الكادحين في الأحياء الشعبية ومع الفلاحين الفقراء والصغار. كما يلزم ما أمكن تغيير أماكن الاحتجاج لتتم وسط حاضنتها الشعبية.

3. بعض المكونات غير منخرطة وأخرى غير منخرطة بما يكفي.

4. قواعد عدد من المنظمات الجماهيرية يسيطر عليها منطق العمل الجماهيري الصرف وهي متبرمة من النضال العام ومنزوية حول نفسها في عمل نقابي فئوي ضيق وتعتقد واهمة بأن التبرم من الأحزاب السياسية المناضلة سيسهل عليها تحقيق المطالب. والمزيد من التوضيح فإني لست ضد العمل وسط الفئات اذا كان يضع نفسه استنادا لمبدأ التضامن رهن إشارة النضال العام اما الفئوية الضيقة فهي شيء آخر. على العكس من ذلك فان النضال الشعبي العام الموحد هو من أعطى أكبر الثمار على الصعيد الاجتماعي: حركة 20 فبراير نموذجا.

ولا بد لطلائع النضال الشعبي من خوض نضال سياسي وفكري ضد مفهوم مزيف للاستقلالية، فهذا المبدأ لا يعني أن المنظمات الجماهيرية والتنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير توجد على نفس المسافة بين الجماهير الشعبية المستقلة والمضطهدة والكتلة الطبقية السائدة والمخزن (دولتها).

5. سيادة نظرة غير سديدة لمعالجة التناقضات في صفوف الشعب بدليل الاعتراض على انضمام العدل والاحسان للجبهة بدعوى وجود خلافات سياسية. والحق فإن التناقض الرئيسي في بلادنا هو بين المخزن والقوى الملتفة حوله والكتلة الطبقية السائدة والامبريالية من جهة، وكافة الطبقات الشعبية والقوى الحية المرتبطة بها من جهة أخرى.

كما ان تحديد مفهوم اليسار نفسه لا يقوم فقط على مفاهيم فضفاضة كالحداثة والديمقراطية مثلا رغم أهميتها طبعا، بل على أساس طبقي بمعنى الطبقات الاجتماعية التي يروم خدمتها وتاطيرها والارتكاز عليها وهو الذي يعطي المعنى الحقيقي والملموس للمفاهيم المشار إليها أعلاه.

نحن في الحقيقة في حاجة الى حوار مفتوح حول هذه النقطة التي عبر عنها ماو تسي تونغ بالمعالجة الصحيحة للتناقضات في صفوف الشعب.

ان العمل الوحدوي والمشترك لا ينفي الخلاف أو يلغيه أو توقيفه فنحن أصلا لا نومن بخلط الرايات. ولكننا نتوحد لحل التناقض الرئيسي في بلادنا أي التخلص من الكوليرا التي يجسدها المخزن.

×خامسا: وما هي الخلاصة العامة؟×

في المحصلة، الجبهة مكسب، وقد أصبحت معروفة في المشهد النضالي. الآن، نتوفر على إطار بالإمكان تطويره والنهوض به وتحقيق الأهداف المرجوة من تاسيسه شريطة تجاوز المعيقات المشار إليها.

× مداخلة في الندوة التي نظمها فرع النهج الديمقراطي بالقنيطرة حول الجبهة الاجتماعية المغربية يوم الخميس 28 أبريل 2022

# الطبقة العاملة بين التدهور المعيشي والسلم الاجتماعي

نقابي عمالي

انتهى مسلسل ما سمي بالحوار الاجتماعي، وهو عبارة عن مسرحية محبوكة بين القيادات النقابية التي بوأها النظام لتشكل اكبر تمثيلية (مفترى عليها) للعاملات والعمال، فأي تمثيلية يمكن الحديث عنها ومجموع هذه النقابات، لا تضم إلا اقل من 6 في المائة من مجموع العاملات والعمال النشطين، حسب الاحصائيات الرسمية، وهو ما يعني أن، أكثر من 94 في المائة من الطبقة العاملة النشيطة لا تنتمي لأي نقابة، لا النقابات " الاكثر تمثيلية " ولا النقابات الأخرى. فخلال الأسابيع الأخيرة، انصبت كل وسائل الإعلام المخزنية المكتوبة والمرئية وكذلك العديد من مواقع التواصل الاجتماعي التي تسترزق من تمويلات النظام، على التنويه والإشادة بمبادرة الحكومة الى دعوة النقابات الى الحضور في جولات الحوار الاجتماعي، ولقد ركز الإعلام على مجمل التفاصيل المرتبطة باللجان المتخصصة المشكلة من لجنة القطاع الخاص وتشريعات العمل ولجنة المأسسة ولجنة القطاع العام واللجنة المشتركة ما بين هذه اللجن، على رأس هذه اللجن، هناك اللجنة العليا للحوار الاجتماعي، التي ضمت الأمناء والكتاب العامين للنقابات الأكثر تمثيلية (ا.م.ش.، ك.د.ش.، ا.ع.ش.م.)، والباطرونا ممثلة برئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب ورئيس الكنفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية. من الجانب الحكومة: ضم رئيس الحكومة وكل من وزيرة الاقتصاد والمالية، ووزير الإدماج والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات إضافتا إلى الوزير المنتدب لدى وزيرة المالية والاقتصاد المكلف بالميزانية والوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة. هذا الاجتماع خصص لاختتام جولة ابريل الذي تم التوقيع على محضر اتفاق 30 ابريل 2022، بين رئيس الحكومة والنقابات الثلاث. وهو كما جاء في ديباجة البلاغ الصحفي، " يمهد لسياق الشروع في تنفيذ محاور النموذج التنموي الجديد ".

هذا الاتفاق الذي يهم الفترة من 2022 إلى 2024، يضم بعض الالتزامات المتبادلة كالرفع من الحد الادني للاجور في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات بنسبة 10 في المائة على سنتين، ثم التوحيد التدريجي للحد الادنى القانوني للأجر بين قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة والأجر في القطاع الفلاحي، كما تم الاتفاق على رفع الأجر الادنى بالقطاع العام إلى 3500 درهم، بالإضافة إلى بعض المسائل التمويهية مثل المساهمة في تخفيض كلفة الأجر الخاص بالعاملات والعمال المنزليين لدى مشغليهم ، أو الرفع من التعويضات العائلية للأبناء الرابع والخامس والسادس...، وأضاف بلاغ التوقيع المكتسبات المهمة لقطاعي التعليم والصحة، مع العلم ان الدولة ماضية في فرض تعميم التعاقد على الأساتذة عبر إخراج قانون أساسي للعاملين في قطاع التعليم، هدفه الرئيسي شرعنة التعاقد والقضاء على المدرسة العمومية ومجانية التعليم. لقد بات واضحا أن قيادات المركزيات النقابية، بتوقيعها على هذا الاتفاق، توجه، مرة أخرى طعنة غادرة للطبقة العاملة وتتخندق في صف عدوها الطبقي، مقابل استفادتها من التمويلات السخية التي يغدقها عليها النظام، فالقيادات النقابية التي قبلت التوقيع على هذا الاتفاق المخزي، تساهم بشكل حثيث في تنفيذ السياسات الاقتصادية المناوئة لمصلحة الجماهير الشعبية، التي تم تسطيرها من طرف خبراء المؤسسات المالية الامبريالية. فبعد أن كانت النقابات تقض مضجع النظام باستمرار، من خلال تحكمها في موازين القوة، بامتلاكها لقاعدة عمالية عريضة، متماسكة ومستقلة، بإمكانها الدعوة إلى إضراب عام وشل الحركة الاقتصادية في البلاد، أصبحت هذه القيادات الفاسدة، اليوم هي من ترتعد من توجيهات النظام وتجتهد في الاحتراس على عدم انتقاد سياساته، فالنظام هو الذي يفرض عليها خططه التي تخدم مصالح الباطرونا والشركات العابرة للقارات.

**إن انتشار الوعي الطبقي لدى فئات واسعة من العاملات والعمال، بحكم مستواهم الدراسي واستيعابهم للأسباب المباشرة وغير المباشرة لشقائهم وقهرهم، يعرف تناميا متزايدا وإن لم يستطيعوا التعبير عنه، بسبب القمع والتشريد الذي تمارسه الباطرونا المسنودة من طرف أجهزة النظام والتي تلعب القيادات النقابية الفاسدة، أدوارا هامة في تكسير نضالاتهم،**

وما إلغاء المسيرات العمالية من طرف هذه القيادات الفاسدة إلا جزء من الصفقة المبرمة بينها وبين النظام. فهذه القيادات، ومعها ممثلي النظام يدركون جيدا أنهم يشترون السلم الاجتماعي من قيادات لا تملك ما تبيعه إلا نفسها. فإذا كانت نسبة تنقيب العاملات والعمال لا تتعدى 6 في المائة، فعن اي سلم اجتماعي يمكن الحديث عنه.

السؤال المطروح الآن، هو لماذا تستمر هذه القيادات في تدبير وتسيير شؤون ما تبقى من العاملات والعمال المنضويين تحت لوائها بالرغم من مسلسل الخيانات عبر تاريخها ؟ عناصر الجواب تكمن في البنية التنظيمية لهذه النقابات التي استمدتها من بنية النظام المخزني، فالولاء، يجب ان يكون مطلقا للزعيم الأبدي بصفته الضامن لاستمرار النقابة والساهر الأمين على حمايتها وتنميتها. من اجل ترسيخ هذه الفكرة وجعلها مركز روح النقابة، ينتشر نوع من تقديس الزعيم والحرص على الابتعاد عن اي نقد تجاهه، هذا المجهود يتطلب شراء عناصر تلتف حول الزعيم وإعطائه صفات ومواهب من قبيل توفره على خصال حميدة وامتلاكه لنباهة فائقة وتنبؤات استباقية، الى غير ذلك من الدعاية الرخيصة لشخصيته الخارقة للعادة. فالقيام بهذا العمل يتطلب جيش من الأنصار والموالين له في مختلف المناطق وعلى رأس القطاعات النقابية. وهذا الجيش تلزمه ميزانية هامة لشراء خدماته، وهنا يأتي دور النظام السياسي، عبر الدعم المالي ونفخ الحسابات البنكية للقيادات النقابية، من أموال الشعب بدون حسيب ولا رقيب. أمام هذه المعضلة، لا مناص للمناضلين الشرفاء من ربط العلاقات المباشرة مع العاملات والعمال في مواقع الإنتاج من معامل صناعية وضيعات فلاحية ومؤسسات خدماتية. وفي خطة استباقية، انتبه النظام لهذا الجانب فقام بإغلاق المساحات التي تضم المناطق الصناعية وكذلك ضيعات الراسماليين بحراسة مشددة من طرف حراس، للحيلولة دون ولوجهم اليها من طرف المناضلات والمناضلين، قصد التواصل مع العاملات والعمال بهدف تنظيمهم وتوحيدهم.

ان انتشار الوعي الطبقي لدى فئات واسعة من العاملات والعمال، بحكم مستواهم الدراسي واستيعابهم للأسباب المباشرة وغير المباشرة لشقائهم وقهرهم، يعرف تناميا متزايدا وإن لم يستطيعوا التعبير عنه، بسبب القمع والتشريد الذي تمارسه الباطرونا المسنودة من طرف أجهزة النظام والتي تلعب القيادات النقابية الفاسدة، أدوارا هامة في تكسير نضالاتهم، هذا الوعي يجعل هذه الفئة المتنورة تعي، تدريجيا، ان تنظيمها سياسيا هو السبيل لإخراجها من دائرة الاستغلال والحرمان، فهي مسالة وقت ليس إلا، لان تاريخ التحرر من القيود، يمكن أن يعرف البطء وحتى أن يقف لمدة، لكن لا يرجع الى الوراء. ففجر الانعتاق آت ومال القهر والاستغلال إلى زوال.■

# أية سيادة غذائية في ظل الخضوع للتوجهات النيوليبرالية؟

**في سياق الموسم الفلاحي الحالي ببلادنا، مع تأخر التساقطات المطرية وضعفها، والارتفاع المهول لأسعار الحبوب في السوق العالمي الذي تتحكم فيه بعض الشركات العابرة للقارات المحسوبة على رؤوس الأصابع، ومع الصعوبات التي تعترض صادرات المغرب من الحوامض والخضروات منذ مدة إلى الأسواق الأوروبية، أصبح يطرح بإلحاح السؤال حول حقيقة توجهات سياسة الدولة في المجال الفلاحي والمملاة من قبل المراكز الإمبريالية كصندوق النقد الدولي ..**

**فما الذي يميز السياسة الفلاحية التي اعتمدها المغرب خاصة في السنوات الأخيرة تحت مسميات وشعارات براقة ك "مخطط المغرب الأخضر" و"الجيل الأخضر" ..؟**

**وأين تتجسد التبعية الغذائية في بلادنا؟ وما هي أهم أهدافها ونتائجها على أوضاع الطبقات الشعبية وخاصة منها الطبقة العاملة؟ ومن المستفيد من هذه السياسة وكيف؟**

**وما هي البدائل الممكنة وشروط تحقيقها من أجل ضمان الأمن الغذائي الحقيقي للمغاربة وحماية البلاد من تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية وعلى الأخص أسعار المواد الغذائية الأساسية التي تشكل القوت اليومي للمواطن المغربي؟**

**من أجل مناقشة هذه القضايا وتسليط الضوء على واقع التبعية وخاصة في المجال الفلاحي وأثرها المدمرة على أوضاع الطبقات الشعبية والتي زادها الجفاف استفحالا هذه السنة، تتناول مرة أخرى جريدة النهج الديمقراطي هذا الموضوع ضمن ملف هذا العدد.**

## أثار جفاف الموسم الفلاحي على أهم المزروعات

الحسين لهناوي

تأثرت زراعاتي الحبوب والقطاني بشكل كبير من جفاف بداية الموسم الفلاحي الحالي. فأهم المناطق المنتجة للحبوب (الشاوية والرحامنة) التي تساهم بنسبة يفوق معدلها ثلاثين في المائة من مجموع الإنتاج الوطني من زراعة الحبوب، لم يتم زرعها، بسبب قلة التساقطات أثناء مرحلة الزرع التي تكون خلال بداية شهر أكتوبر. هذه المنطقة التي تتميز بتربتها الخصبة تحتاج إلى تساقطات هامة خلال بداية الموسم لمباشرة عملية الزرع. إلا أن انعدام التساقطات، منذ بداية الموسم تسبب في عدم إقدام الفلاحين على زرع أراضيهم، وحتى بعض الفلاحين الذين غامروا بزرع بقعهم رغم الجفاف تم إتلافها خلال الأسابيع التالية.

من المعروف أن زراعة الحبوب تعد المادة الأساسية لتغذية الشعب. لقد عرف المغرب، منذ القديم سنوات جافة أثرت على فلاحته، وصلت خلال بعض السنوات إلى انتشار كارثة المجاعة. فظاهرة الجفاف في المغرب تتميز بقلة التساقطات، وبالأساس عدم انتظامها، فيمكن للجفاف أن يضرب بداية الموسم الفلاحي، كما هو الحال هذه السنة، كما يمكن أن يضرب نهاية الموسم، على الخصوص خلال مرحلة إخراج السنبلة وإنضاج الحبوب. فالمغرب كان يعرف وثيرة الجفاف سنة كل سبع أو عشر سنوات أما خلال السنوات الأخيرة، فأصبحت هذه الوثيرة تتسارع إلى سنتين أو ثلاثة. من المؤكد أن ظاهرة الجفاف ناتجة عن تغيرات مناخية كبرى، بسبب التقلصات المستمرة للمساحات الخضراء ومساحات الغابات، لصالح التوسع العمراني السريع. لقد بينت الدراسات الميدانية أن معدل حوالي أربعة آلاف هكتار من الأراضي الفلاحية يتم تحويلها سنويا إلى مساحات مبنية بالإسمنت المسلح. والملاحظ أن العديد من مدن المغرب أصبحت على مشارف التلاقي فيما بينها، مثال مدينتي سلا والقنيطرة، مدينة الدار البيضاء والمحمدية وبرشيد وسطات إلى غير ذلك من المدن. وحسب هذه الدراسات فإن أجود الأراضي الخصبة يتم تحويلها إلى تجزئات سكنية كمناطق مكناس وفاس والقنيطرة وغيرها وهو ما يؤدي إلى التقلص المستمر للأراضي الصالحة للزراعة بشكل متزايد، الشيء الذي يهدد مستقبل الأجيال القادمة.

فالتساقطات الأخيرة لشهر مارس ستفيد بعض المزروعات الربيعية وستساهم في توفير العشب والكلأ للمواشي، فضلا عن بعض التزويد للفرشة المائية بفضل الثلوج في المرتفعات. فيما يخص زراعة الحبوب، فالمساحات المتبقية والتي من الممكن أن تستفيد من هذه التساقطات فهي المناطق الجبلية والمناطق الشمالية، لكن، لا يمثل مجموع هذه المساحات، إلا أقل من ثلاثين في المائة من المساحة الإجمالية المزروعة بالحبوب خلال الموسم الحالي والتي تقدر ب 4.3 مليون هكتار، وسوف لن تساهم، على أكبر تقدير، إلا بحوالي 20 إلى 25 مليون قنطار، وهو ما يمثل 45 في المائة من محصول السنة المنصرمة. فالشعب المغربي يستهلك ما معدله 100 مليون قنطار من الحبوب سنويا، وهو ما يمثل معدل 200 كلغ للفرد سنويا، أي ثلاثة أضعاف متوسط الاستهلاك العالمي من هذه المادة، فالمغرب يعد من بين العشر دول الأكثر استيرادا للحبوب في العالم. سيكون العجز بمقدار 75 إلى 80 مليون قنطار، وهو ما يعني أن الدولة ستضطر إلى استيراد هذه الكميات.

ونظرا لارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الخارجية، بسبب الحرب في اوكرانيا، فإن الكميات المستوردة ستكلف ميزانية الدولة مبالغ كبيرة من العملة الصعبة تعادل 15 مليار درهم. اوكرانيا وروسيا تحتلان المركز الثاني والثالث بعد فرنسا بالنسبة لمصدري القمح اللين، فيما تتبوأ كندا المركز الأول فيما يخص القمح الصلب.

بالرغم من الأهمية الإستراتيجية لزراعة الحبوب في تغذية الشعب، إلا أن الدولة منذ الاستقلال الشكلي، خصصت لها المساحات البورية الخاضعة للتقلبات المناخية من موسم فلاحي إلى آخر، بينما خصصت المساحات المسقية للزراعات الموجهة للتصدير، وهي زراعات مستهلكة للمياه، بشكل كبير. هذه المعادلة هي نتيجة الصراع السياسي بعد استرجاع الأراضي الفلاحية من المعمرين الفرنسيين، بموجب اتفاقية "ايكس ليبان" المشؤومة التي منحت للاستعمار الفرنسي ضمانة الحفاظ على كل مصالحه الاستراتيجية مقابل ضمان هذا الأخير لحماية النظام المخزني. فمباشرة بعد التوقيع على هذه الاتفاقية نشب صراع بين قطبين: قطب يسار الحركة الوطنية، التي نادت بإصلاح زراعي وإرجاع الأراضي التي اغتصبها الاستعمار إلى القبائل ذات الحقوق، وقطب القصر وقاعدته المشكلة من الملاكين العقاريين الكبار الذين استفادوا، بأساليب مختلفة من الأراضي المسترجعة. فالقطب الأول كان يعطي الأولوية للاكتفاء الذاتي لتغذية الشعب من خلال زراعة الحبوب والقطاني والزراعات السكرية والنباتات الزيتية، في حين أن القطب الثاني كان يعطي الأولوية لتزويد الأسواق الفرنسية بما تحتاجه من خضروات وحوامض، وبالتالي إمكانية الاستفادة من العملة الصعبة. طبعا هذا الصراع سينتهي لصالح قطب القصر والملاكين العقاريين، ليتم تخصيص المساحات المسقية للمنتوجات الموجهة للتصدير نحو الأسواق الخارجية، فيما زراعة الحبوب خصصت لها المساحات البورية الخاضعة للتساقطات وتقلباتها. فحصة الأسد من الميزانية المخصصة للفلاحة كانت ولازالت تذهب إلى استصلاح أراضي الملاكين العقاريين الكبار وتجهيز ضيعاتهم بمد قنوات الري من السدود الكبرى، زيادة على الإعانات والدعم اللامحدود الممنوح لهم، بالإضافة إلى إعفائهم من الضرائب، على أمد طويل.

تقدر المساحة المسقية، حاليا بحوالي مليون هكتار ونصف، وهو ما يمثل 21 في المائة من المساحة الصالحة للزراعة، فيما تبلغ المساحة التي خضعت للتهيئة النهائية 750.000 هكتار. فهذه الأراضي المسقية تتواجد في مناطق خاضعة لنفوذ تسعة مكاتب جهوية للاستثمار الفلاحي وهي المناطق التي تتوفر على سدود كبرى (تادلة، دكالة، اللوكوس، الغرب، بركان، الحوز، سوس ماسة، تافلالت وورزازات).

نظرا لارتفاع أسعار الحبوب في السوق العالمي الذي تتحكم فيه خمس شركات عابرة للقارات، من جهة والصعوبات التي تعترض صادرات المغرب من الحوامض والخضروات إلى الأسواق الأوروبية، من جهة ثانية، فإن منطق الأشياء يفرض أن يتم تخصيص جزء من المساحات المسقية لإنتاج الحبوب حتى نتمكن من ضمان الحاجيات الغذائية للشعب بعيدا عن تقلبات السوق العالمية، لكن النظام المرتبط عضويا بالامبريالية العالمية لا يستطيع أن يخرج عن توجيهات صندوق النقد الدولي، الذي أوصى بتفكيك الشركتين العموميتين "صوجيطا وصوديا" التين كانتا تدبر وتسير أجود الضيعات المسترجعة، بواسطة مهندسين وتقنيين أكفاء، حيث تم تفويت كل ضيعات الشركتين للرأسماليين. ■

# السيادة الغذائية وواقع التبعية

محمد هاكش

لم ننهي بعد الدرس البليغ لوباء كورونا حول ضرورة السيادة الغذائية للشعوب حتى طلعت علينا حرب أوكرانيا لتأكد خطورة التبعية الغذائية. لقد أسفرت تداعيات الوباء كما تتبعنا جميعا على خطاب جديد للحكام والمسؤولين يضع السيادة الغذائية كأولوية سياسية وأصبحت المقالات والتحليلات والإحصائيات تتقاطر لتخبرنا عن هول تبعية البلدان لقمح روسيا وأوكرانيا ولتسجل أن ألمانيا قائدة أوروبا تفتقد للطحين والزيت.

هكذا تتجلى وبوضوح شديد أزمة النظام الرأسمالي وعدم قدرة سوقه المقدسة على ضمان الطعام للشعوب ولفئاتها الكادحة من عمال وفلاحين ومحرومين، مما يستدعي النضال لتغيير هذا الوضع. علينا في هذا الإطار أن نهتم بالسياق العالمي الحالي لتقوية وتعزيز كفاحنا، هذا السياق الذي يتميز بالصراع الجيوسياسي المتصاعد وببداية مسلسل انهيار النظام الدولي الليبرالي الذي تقوده الامبريالية الأمريكية والهجوم الامبريالي المتواصل ضد المجتمع المدني واستمرار تجريم الحركات الاجتماعية. ومن المعلوم أن الشركات المتعددة الاستيطان لكونها دعامات أساسية للرأسمالية المتوحشة، والتي تمتلك وتتحكم في وسائل الإعلام بشكل متزايد، أصبحت تخترق الأنظمة الديمقراطية وتهضم حقوق الإنسان حيث وحدت هذه الشركات مؤخرًا قواها للاستيلاء على الفضاءات المتعددة الأطراف لإدارة الغذاء ومكافحة تغير المناخ داخل الأمم المتحدة.

إن التبعية الغذائية تتجسد في اتباع سياسة فلاحية تسخُر الأرض والماء والإنسان من أجل تراكم الأرباح عبر التصدير وتكرُس الاستغلال المكثف للطبقة العاملة مع التخلي الفاضح عن ضرورة ضمان الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية للشعوب كالخبز والزيت والسكر والذرة بالنسبة للمغرب مثلا والذي اختار الاستمرار في سياسة التصدير. كما أن التبعية الغذائية تفقد بلادنا كل مقومات الصمود والقدرة على اتخاذ القرارات السياسية النابعة من مصالح شعبنا ويكون بالتالي عرضة للرضوخ لإملاءات من يطعمه عملا بالمثل الشعبي "جوع كلبك اتبعك". هكذا يتضح أن التبعية الغذائية أداة يستعملها النظام لتجويع الشعوب وإر ضاخها ووضعها في حالة الخوف الدائم من الجوع، وفي هذا الصدد نلاحظ كيف تختفي المواد الأساسية من المتاجر والأسواق وكيف يتسابق الناس لاقتناء أكبر كمية ممكنة منها وتخزينها. وقد تقوم المتاجر بتحديد كوطا لا يسمح بتجاوزها كما وقع في مجموعة من البلدان (الزيت في اسبانيا مثلا)، وهنا قد يستسلم الشعب لغلاء الأسعار مقابل توفير المواد.

إن السياق المشار إليه أعلاه والذي يعيشه الشعب المغربي يفرض علينا أن نركز اهتمامنا ونضالنا من أجل السيادة الغذائية للشعب المغربي والخروج من التبعية ونؤكد هنا أنه لا سياسة فلاحية دون سيادة غذائية ولا لخدمة كبار المستثمرين على حساب الطبقة العاملة وعلى حساب الأغلبية الساحة من الفلاحين الكادحين.

على غرار وباء كورونا يكشف الجفاف، الاستثنائي والهيكلي في نفس الوقت، الذي عرفته بلادنا عن فشل الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها الدولة منذ الاستقلال الشكلي، ويكشف عن شجع الطبقة الحاكمة من الرأسماليين وملاكي الأراضي الكبار واغتنائهم على حساب جوع وعطش الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين من الشعب المغربي. إن آثار وتداعيات هذا السياق الذي يكتوي به غالبية الشعب المغربي ويعاني من قساوته الفلاحون الصغار والمتوسطون، مصحوبا بالارتفاع الصاروخي لغلاء الأسعار ليست بسبب الطبيعة أو الحروب كما يتم الترويج له من طرف الحكومة المخزنية، بل هو نتيجة الاستحواذ المفرط على موارد وخيرات البلاد، وعلى رأسها الأرض والماء، واستخدامها لمراكمة الأرباح وتكريس السلطة والتسلط لإخضاع الشعب لمشيئة المخزن وللحفاظ على مصالح خادميه.

إن التخلص من التبعية الغذائية يفترض الحد من

**إن السياسة الفلاحية التي دشنها "مخطط المغرب الأخضر" ثم تبعها "الجيل الاخضر" تصطف بقوة إلى جانب الفلاحة الرأسمالية وتعمل عبر كل إجراءاتها على تشجيع كبار المستثمرين وصادراتهم وتراكم أرباحهم وهم بالتالي المستفيدون من التبعية الغذائية. أما الأغلبية الساحقة من الفلاحين فإن استفادتها من المنح والإعانات والتشجيعات، في إطار ما يسمى بالفلاحة التضامنية، تبقى جد هزيلة.**

معاناة الطبقة العاملة والفلاحين الصغار والمتوسطين وعلى أوضاع ساكنة المجال القروي في إطار مراجعة جذرية للسياسة الفلاحية المتبعة إلى حد الساعة، في اتجاه تسخير الوسائل والموارد لتشجيع وتأطير الفلاحة الأسرية باعتبارها منتجة السيادة الغذائية وللحفاظ على الموارد الطبيعية وعلى رأسها المياه، خاصة وأن المغرب يعيش إجهادًا مائيًا خطيرًا قد يتحول، إذا ما استمر التدبير الحالي للمياه وتسخيرها للمنتوجات التصديرية (الطماطم، الدلاح، لافوكا...)، إلى تعميم العطش ببلادنا في السنوات القليلة المقبلة. ومن أجل هذا علينا :

- توجيه دعم الدولة للفلاحين الصغار والمتوسطين، باعتبارهم القاعدة الأساسية لضمان السيادة الغذائية لبلادنا، بتعويضهم عن خسائرهم وإعفائهم من القروض؛
- ضمان الحق في الغذاء للشعب المغربي وتوفيره وضمان قدرة شرائه انسجاما مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- إعطاء الأولوية للإنتاج الفلاحي المحلي والمواد الغذائية الأساسية للشعب المغربي؛
- تبني مفهوم السيادة الغذائية بمرتكزاته ومقوماته المتجسدة في:
- تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية؛
- وضع برنامج إصلاح زراعي شعبي يضمن دمقرطة النفاذ للأرض والموارد الطبيعية وتحديد الحد الأقصى لملكية الأرض ونزع الأراضي التي لا تقوم بدورها الاجتماعي والتي لا تنتج، ودمقرطة المياه باعتبارها خيرا طبيعيا لجميع الإنسانية وتوجيه سياسة القروض والمنح والبحث والمدارس التقنية الفلاحية لخدمة الإنتاج الفلاحي الذي يشجع الزراعة الإيكولوجية ورفع الإنتاجية مع الحفاظ على التوازن البيئي وضمان البذور المحلية عبر وضع برنامج من طرف الدولة من أجل إنتاجها ومضاعفتها والمحافظة عليها وتوزيعها وتشجيع الفلاحة العائلية وجعلها العمود الفقري للإنتاج الفلاحي؛
- مقاومة سيطرة وهيمنة وتجاوزات وتعسفات وخروقات الشركات العابرة للقارات؛
- مواجهة المؤسسات الرأسمالية المتحكمة في المال والتجارة والتي تمول بسخاء وتشجع بقوة الزراعة الصناعية Agrobusiness))؛
- مواجهة ما يسمى ب"اتفاقيات التبادل الحر" (الفاقدة للحرية وهو في الحقيقة تبادل غير عادل) باعتبارها أدوات سياسية واقتصادية بيد الرأسمالية والامبريالية لتدويم سيطرتها على الشعوب ولتكريس التبعية الغذائية.

إن السياسة الفلاحية التي دشنها "مخطط المغرب الأخضر" ثم تبعها "الجيل الاخضر" تصطف بقوة إلى جانب الفلاحة الرأسمالية وتعمل عبر كل إجراءاتها على تشجيع كبار المستثمرين وصادراتهم وتراكم أرباحهم وهم بالتالي المستفيدون من التبعية الغذائية. أما الأغلبية الساحقة من الفلاحين فإن استفادتها من المنح والإعانات والتشجيعات، في إطار ما يسمى بالفلاحة التضامنية، تبقى جد هزيلة.

ومن خلال ما سبق نستخلص أن الخروج من التبعية الغذائية والنهوض بأوضاع العالم القروي رهين بتعبئة الفلاحين الكادحين وبتحالفهم مع الطبقة العاملة وبنضال كافة الفئات المهمشة والمقصية من التنمية لبناء مجتمع اشتراكي متحرر من الهيمنة والتسلط، مجتمع الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والعيش الكريم.■

# المخطط الخماسي يمهد الطريق لاستقلال اقتصادي حقيقي*

* مقال نشر بجريدة "لوموند ديبلوماتيك" يونيو 1962
عن مكتب الدراسات والمشاركات الصناعية

**في عهد حكومة عبد الله إبراهيم وضع المغرب، الذي كان في مستوى نمو بعض البلدان مثل كوريا الجنوبية واليابان، مخططا خماسيا كان من شأنه، لو لم يتم إجهاضه، ضمان استقلال حقيقي للاقتصاص المغربي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية الفلاحية والطاقية ووضع الاقتصاد الوطني على سكة التحديث والتصنيع.**

**ندرج هذا المقال وهو ترجمة لمقال متوفر بالفرنسية في أرشيف جريدة Le monde diplomatique يونيو 1962، ضمن ملف العدد 457 من جريدة النهج الديمقراطي ليتضح للقارئ البون الشاسع بين الأهداف الطموحة لهذا المخطط الذي وضعته حكومة وطنية بداية الستينات من القرن الماضي والسياسات الفاشلة التي اعتمدت بعد ذلك، سياسات التبعية للنيوليبرالية المتوحشة التي أوصلت البلاد إلى حافة الإفلاس.**

شكل المخطط الخماسي 1960-1964 المرحلة الأولى من التنمية المناسبة والتوافقية للاقتصاد المغربي. في الواقع، لأول مرة في المغرب، تؤخذ بعين الاعتبار التنمية الاقتصادية ككل، ويتم صياغة التوجهات والأهداف في إطار سياسة التنمية التي تغطي عدة سنوات. وللمرة الأولى أيضًا، وبفضل التنظيم المؤسسي الذي أشرف على وضع المخطط، تمكن ممثلو المجموعات المهنية والنقابات العمالية من العمل بشكل وثيق مع الإدارة واتخاذ قرار بشأن المستقبل الاقتصادي للبلاد. على هذا النحو، ويمكن اعتبار المخطط الخماسي بحق عملاً جماعيًا.

بناءً على نتائج خطة السنتين 1958-1959، يواصل المخطط الخماسي قبل كل شيء الجهود المبذولة لإعادة تنظيم الاقتصاد المغربي على أساس فكرتين رئيسيتين:

الفكرة الأولى هي أن على المغرب أن يستخدم كل الوسائل التي تمكنه من ترسيخ استقلاله الاقتصادي وتعزيز تنميته على أساس قواه الداخلية.

إنها في الأساس مسألة إجراء إصلاح لهياكل الاقتصاد، ولاسيما هياكل العالم التقليدي، مما يسمح بالتكامل الشامل على نحو متزايد لجميع الأنشطة الاقتصادية. لكنها أيضًا مسألة تكامل أقوى، في عملية النمو الداخلي، الاقتصاد الحديث الذي لا يزال حتى الآن يركز إلى حد كبير على الخارج، وبالتالي يخضع للتقلبات الخارجية.

الفكرة الثانية التي تتصدر اهتمامات الحكومة المغربية حاليا هي إنعاش الاقتصاد الذي كان يميل إلى الحفاظ على نفسه في حالة ركود معينة منذ عام 1954. منذ هذا التاريخ، في الواقع، فإن معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالكاد استطاع احتواء النمو السكاني الذي يبلغ معدله 2.8٪ سنويا.

منذ الاستقلال، سعت الحكومة المغربية إلى وضع أو تحسين الأدوات اللازمة لسياستها التنموية:

- في عام 1957، تمت المصادقة على اعتماد تعريفة جمركية تضمن، منذ ذلك التاريخ حماية فعالة للصناعات المحلية؛

- في عام 1958، تم توسيع قانون الاستثمار وتكميله بظهير عام 1960 الذي ينص بشكل خاص على تخصيص علاوات لمعدات الاستثمار، ويهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص أيا كان مصدره؛

- وفي نفس العام، أتاح إنشاء مكتب الدراسات والمشاركة الصناعية للدولة وسائل التدخل لتسريع عملية التصنيع؛

- في عام 1959، تم وضع ضوابط التحويل حدا لنزيف رأس المال الذي عانى منه المغرب لعدة سنوات وسمح هذا الإجراء للمدخرات المتكونة في البلاد بالبقاء تحت تصرف الاقتصاد الوطني. من ناحية أخرى، فإن تحول النظام المصرفي (إنشاء معهد الإصدار الوطني، والبنك الوطني للتنمية، وصندوق التوفير الوطني، وبنك الإيداع والتدبير، وبنك التجارة الخارجية) من شأنه أن يسهل توجيه هذا الرأسمال واستثماره؛

- في عام 1960، أعطى إنشاء المكتب الوطني للري، ومكتب تحديث الريف في عام 1961، الدولة الوسائل لتركيز الجهود التقنية والمالية لزيادة كفاءة تدخلاتها في مجال الزراعة؛

- وأخيرا في عام 1962، أكمل الإصلاح الضريبي وإنشاء صندوق استثمار وطني مجموعة الوسائل المؤسسية التي أنشأتها الدولة المغربية لتطوير عملها الاقتصادي. هذا العمل يتم تحديده اليوم من خلال المخطط الخماسي 1960-1964.

| القطاع | الاستثمارات الصافية (بمليار فرنك) | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الفلاحة والتنمية القروية | 113.70 | 20.9% |
| الطاقة والبنية التحتية | 69.40 | 12.7% |
| الصناعة التقليدية | 180.90 | 33.2% |
| الإسكان وتهيئة الوسط الحضري | 95.40 | 17.5% |
| الخدمات | 43.00 | 7.9% |
| الصحة والتعليم والتجهيزات الإدارية | 42.30 | 7.8% |
| المجموع | 544.70 | 100% |

## أولا - الأهداف الرئيسية ومجهود الاستثمار

معدل النمو السنوي المعتمد للقيمة المضافة هو 6.2٪ لمختلف القطاعات. ويمثل هذا المعدل تقدمًا كبيرًا مقارنة بالسنوات السابقة، وهو نتيجة للزيادات السنوية ذات الصلة: 3.5٪ للزراعة، 10٪ للصناعة والطاقة، 5.6٪ للنقل والخدمات والتجارة، 6.4٪ للواردات و 6.5٪ للصادرات.

من الواضح أن مثل هذا المعدل من النمو، الذي يعني ضمنيًا تحويل هياكل الإنتاج و"انطلاق" الاقتصاد، لا يمكن تحقيقه بمفرده ويتطلب جهدًا استثماريًا كبيرًا يجب أن يعرف متوسط زيادة سنوية تبلغ حوالي 22٪.

في عام 1960، مثلت الاستثمارات الإجمالية 11.2٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي؛ وفي عام 1965 يجب أن تمثل 22.3٪، أي ما يقرب من الضعف. ويصل صافي الاستثمارات إجمالي مبلغ 545 مليار فرنك لمدة خمس سنوات.

تتلقى الصناعة والبنية التحتية أكثر من نصف هذه الاستثمارات الصافية. إن الدور الذي يجب أن يلعبه المخطط الأول في التنمية الصناعية يبرر الأولوية المعطاة لهذا القطاع من حيث المعدات بحيث أن 181 مليارًا من الاستثمارات مخطط لها للقطاع الصناعي والحرفي وحده.

## ثانيًا - الرفع من مستويات المعيشة

من الواضح أن بدء عملية النمو هو الهدف الأساسي الذي حدده المخطط الخماسي. وبالتالي، فإن الارتفاع السريع في مستويات المعيشة في المغرب يمكن أن يتعارض مع سياسة الاستثمار والمدخرات الأساسية.

تبقى الحقيقة أن جهود التنمية الوطنية ستتطلب تعاونًا نشطًا بين الجماهير بالوسطين القروي والحضري، ولا يمكن تحقيق ذلك إذا لم يقترن التقدم الاقتصادي بتحسين متدرج في مستوى حياتهم.

بشكل عام، سيزداد استهلاك الأسرة في غضون خمس سنوات بنسبة 18.2٪ فقط، أو 3.4٪ سنويًا. ومع ذلك، إذا زاد الحجم الإجمالي المتاح ببطء، فسيتم تعديل توزيعه بشكل كبير بسبب رحيل الأوروبيين: في نهاية المطاف، فإن استهلاك الأسر الوطنية سيرتفع بنسبة 25.8 ٪، أي 7،4 ٪ سنويًا. مع الأخذ في الاعتبار النمو السكاني، سيصل صافي التحسن في مستوى معيشة السكان إلى 2 ٪ سنويًا.

## ثالثا - التجارة الخارجية

ستشهد الواردات زيادة بنحو 36٪ خلال فترة الخمس سنوات الأولى، ولكن سيتم تعديل هياكلها بشكل عميق. وبالتالي، بالنسبة لعدد من المنتجات الصناعية مثل المنسوجات والمصنوعات الجلدية والمنتجات الكيماوية وشبه الكيميائية والمطاط والسيراميك والبلاستيك، ستشهد الواردات انخفاضًا نسبيًا ومطلقًا. تنخفض حصة هذه السلع في إجمالي الواردات من 33٪ في عام 1960 إلى 23٪ في عام 1965.

من ناحية أخرى، ستؤدي ظاهرة التصنيع إلى زيادة الواردات من المنتجات الوسيطة ومنتجات التجهيز، والتي سيتعين عليها أن تتضاعف.

وفيما يتعلق بالصادرات، فإن الزيادة المتوقعة أعلى بقليل من الواردات، مما يجعل من الممكن الحفاظ على العجز التجاري عند مستوى معقول بنحو 24 مليار فرنك.

وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى الصادرات من المنتجات الزراعية، والتي ينبغي أن تزيد بنحو 32٪؛ ومن المتوقع أن يتحقق هذا التقدم بشكل أساسي من تصدير الفاكهة، ولا سيما الحمضيات، ومنتجات البستنة، بينما ستصل صادرات الفوسفات إلى ما يقرب من 10 ملايين طن في عام 1965.

علاوة على ذلك، يقابل هذا التباطؤ زيادة في الصادرات من المنتجات الصناعية، وربما تلك المنتجات الميكانيكية والكيميائية ومنتجات الطاقة.

ستمثل هذه المنتجات المصنعة، التي مثلت 12٪ فقط من إجمالي الصادرات في عام 1960، 18٪ في نهاية الفترة. وبالتالي سيتم اتخاذ خطوة مهمة في سياسة تنويع المبيعات في الخارج.■

ترجمة ع. بوحميدي

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

# فلسطين واستعادة البوصلة

في التزاحم السياسي الذي صبغ العقد الأخير عربيًا، كانت فلسطين وقضيتها محور لجدل واصطفاف صنعته حالة التجاذب السياسي الحقيقي، وأيضًا وبشكل أساسي ضخ تمويلي وتوجيه وضغط سياسي أراد إزاحتنا جميعًا عما خطته شعوب هذه المنطقة في مواجهة العدوان الاستعماري.

الجدل حول أولوية القضية الفلسطينية على غيرها اتخذ منذ بدايته مسار تسطيحي، سعى لخلق ثنائيات متنافرة متوهمة، سعت للصدام مع موضع فلسطين في وعي الجمهور العربي كموضع لاختبار كل مشروع وفاعل سياسي، هذا شعار المفرط في عموميته ولكن المرتبط أيضًا بفهم معقول لما تتعرض لها شعوب هذه المنطقة، ففلسطين هنا ليس المطلوب أن تكون أكثر أولوية لكل مناضل عربي من قضيته، بقدر ارتباطها بعنوان التحرر من الهيمنة الاستعمارية، ورفض الفصل بينها وبين أشكال التخلف والاستبداد التي تنتجها منظومة الهيمنة في بلادنا، فما انفصال أي مناضل عربي عن تذوت الصراع العربي مع الكيان الصهيوني والمشروع الاستعماري يعني انفصاله عن قضية التحرر.

وبالمناسبة ليس نحن فقط من لا يتسامح بشأن فلسطين، أيضًا أعداءنا في المنظومة الاستعمارية، لم يسمحوا لأي من أتباعهم بأي مساحة ولو متخيلة لتهديد مستعمرتهم الجاثمة على أرض فلسطين.

هذا الجدل تم تجاوزه نسبيًا، ومن أحدث القفزة التي مكنت من تجاوزه لم يكن معسكر المقاومة وحلفاء فلسطين، بل المطبعين الذين مضوا لأبعد ما

يمكن في إشهار تحالفهم مع الكيان الصهيوني، ذلك بجانب افتضاح الكثير عن الأدوار المعلنة لمعسكرات وأطراف التطبيع العربي، سواء تلك الأدوار التي لعبت لمصلحة العدو الصهيوني أو لمصلحة حلفائه من قوى المنظومة الاستعمارية، وما أحدثته من تخريب في بنية العمل العربي في مواجهة المشروع الصهيوني أو التمدد الاستعماري، فحتى اللحظة لم نتمكن من استعادة تلك الشبكة النشطة والحية من مناصري القضية الفلسطينية، فلقد حفرت خنادق عميقة للتمترس الطائفي، لا زالت تدافع عنها ترسانة إعلامية لا تقل شراسة.

في حراك الشعوب، في معركتنا لاستعادة أوطاننا من نظم الاستبداد المرتهنة للمستعمرين، يتضح في نهاية المطاف أننا خسرنا، وتم استنزافنا لسنوات بعد الخسارة، وعلينا فحسب الاعتراف بذلك لنوقف هذا الاستنزاف، والمقصد بالخاسر هنا ليس طرف او معسكر سياسي، ولكن خسرنا من مواردنا ومن وحدتنا ومن رؤيتنا لمصيرنا المشترك كشعوب عربية. الواجب اليوم هو إعادة ترميم بنية وشبكة فعلنا الجماهيري والشعبي، وتجاوز ما صنعه التدخل العدواني من آثار، وفي هذا تبدو فلسطين هي العنوان مجددًا، ففي ذكرى نكبتها تظهر فلسطين يوميًا ما استعادته من فعل انتفاضي، وقدرة على المواجهة، والأهم استعادة للهوية الجامعة والنضال الجمعي، وهذا لم يحدث ببناء المفاضلات بين القضايا العادلة في الساحة الفلسطينية، لم يفاضل الشهيد في فعله بين قضية الأسرى وقضية مواجهة التهجير أو التصدي للاستيطان، أو الحقوق المعيشية للصامدين في الأرض المحتلة، ولكن بالأساس بالالتفاف والتلاقي على عنوان المواجهة ضد المُستعمِر، وعلى التمسك بتعريف الهوية في وجه نقيضها الحقيقي، هوية إنسانية عربية فلسطينية تحررية، في وجه مشروع الغزو الاستعماري وأدواته العنصرية وجرائمه الوحشية، وسعيه لإدامة القمع والظلم والهيمنة.

# الطبقة العاملة الفلسطينية ومخاطر توطين اللاجئين في مرحلة الانحطاط العربي الراهنة..

غازي الصوراني *

بمناسبة اليوم الأممي للعمل 1 ماي كتب الرفيق غازي الصوراني المقال التالي حول مخاطر توطين اللاجئين الفلسطينين في المرحلة الراهنة التي تجتازها القضية الفلسطينية في ظل المشهد العربي الرسمي المنحط وما يحاك من مؤامرات من طرف العدو الصهيوني وحلفائه الإمبرياليين والأنظمة الرجعية:

بلغ إجمالي تعداد الشعب الفلسطيني نهاية عام 2021 حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (14) مليون نسمة، منهم كمعدل متوسط 30% أو ما يعادل 4.200 مليون شخص يندرجون في إطار القوى العاملة، يتوزعون في الضفة الغربية ( 980 ألف) وقطاع غزة ( 600ألف) ومخيمات اللاجئين في الشتات حوالي (2.620 مليون شخص)، يتعرضون في ظل أوضاع طبقية محكومة بكل مظاهر الاستغلال الطبقي والمعاناة والبؤس المعيشي في مخيمات قطاع غزة والضفة والشتات خصوصاً، ويعيشون حالة من الإحباط والقلق الحاكمة، وطبيعتها الطبقية الكومبرادورية البيروقراطية الطفيلية، واستبدادها وقهرها لجماهير العمال والفلاحين الفقراء، إلى جانب خضوعها وتكيفها مع السياسات الإمبريالية والصهيونية، وتكيفها مع شروط الصندوق والبنك الدوليين التي أدت إلى المزيد من إفقار وإملاق ومعاناة الجماهير الشعبية الفقيرة بصورة غير مسبوقة، إلى جانب تراجع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم فصائل وحركات المقاومة الفلسطينية عن ثوابتها وأهدافها ورؤاها الوطنية الثورية، لحساب القبول باتفاق أسلو وبقرارات ما يسمى بالشرعية الدولية، خاصة قراري 242 و 338 أو الاستعداد لمهادنة دولة العدو، وصولاً إلى التراجع عن التمسك بحق العودة واستمرار الانقسام والصراع بين حركتي فتح وحماس على المصالح الفئوية وعلى اقتسام السلطة، وكل هذه العوامل أسهمت بالتأكيد، في تراجع وهج القضية الفلسطينية ووهج النضال القومي في أذهان الجماهير العربية.

ليس على مسيرتهم النضالية وتضحياتهم من أجل حق العودة فحسب، بل أيضاً تراكمت في عقولهم ووجدانهم عوامل القلق على مصيرهم الوجودي الذي بات مهدداً في هذه المرحلة بإلغاء وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، تمهيداً لتنفيذ مخططات التهجير والتوطين في بلدان أوروبا وأمريكا الجنوبية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي البلدان العربية، كما هو الحال في الأردن، في ظل تواطؤ عربي رسمي يسعى إلى الخلاص منهم وفق المخططات الأمريكية الصهيونية.

ففي المشهد العربي الرسمي المنحط الراهن، نلاحظ طغيان حاله من الانكفاء تحت مظلة الشعارات، المحلية/ال قطر ية، ذات الطابع المطلبي المعيشي، والديمقراطي، كشعارات رئيسية، في مقابل خفوت أو غياب الشعارات السياسية التحررية الوطنية والقومية المناهضة للإمبريالية والصهيونية، إلى جانب تراجع الشعارات المؤيدة للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني بصورة غير مسبوقة، الأمر الذي يدفعني إلى القول بأن حالة الاستسلام والخضوع العربي الرسمي، أسهمت في تراجع القضية الفلسطينية في الذهنية الشعبية العربية، والسبب في ذلك لا يعود أبداً إلى رغبة الجماهير الشعبية العفوية الثائرة، بقدر ما يعود إلى طبيعة سياسات الأنظمة

لقد توضح خلال العقود الماضية، إلى جانب تطورات الوضع العربي الرسمي الراهن المنحط والخاضع المستسلم للشروط الإمبريالية، علاوة على استمرار الصراع على المصالح والانقسام، بأن دولة العدو الصهيوني معنية بالسيطرة على كل فلسطين، وأنها جزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي.

لذلك يجب أن تتأسس الرؤية لدى كافة قوى اليسار الماركسي الثوري في فلسطين والبلدان العربية، انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه، فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الإمبريالي في الوطن العربي، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين... لهذا بات ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية الوطنية التحررية من قلب الرؤية التقدمية القومية الديمقراطية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الإمبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل أن يعاد تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية، التي تنطلق من أن الصراع هو صراع عربي / صهيوني بالدرجة الأساسية، وفي طليعته بالطبع شعبنا الفلسطيني، ولا شك في أن هذه الرؤية والمهمة هي مهمة القوى والفصائل اليسارية الثورية في فلسطين والوطن العربي .

* مفكر وباحث فلسطيني

# أزمة توسع أنظمة الرأسمالية الامبريالية تنفجر في أوكرانيا

عبد الغني القباج

في شهر مارس 2022 تفجرت تناقضات الرأسمالية الامبريالية في أوكرانيا بين روسيا واقتصادها الناهض الذي يبحث عن توسعه وامتداده في آسيا وأروبا الشرقية وآسيا لمواجهة التوسع الأمريكي الأروبي الغربي الذي بدأ يحكم سيطرته على أروبا الشرقية...

## عادت روسيا لتحتل مكانتها في الساحة السياسية الدولية بصفتها قوة عظمى ، كما أكد الماركسي سمير أمين.

بعد عقدين من انهيار الاتحاد السوفياتي (1991-1990)، استطاعت روسيا أن تنهض اقتصاديا وسياسيا. تفكك "حلف وارسو"، لكن النظام السياسي الروسي بقيادة بوتين بلور سياسة مستقلة ومتناقضة مع هيمنة أمريكا وأروبا الغرب في التعامل مع قضايا وتناقضات عالمية. فدعم حكام روسيا بقوة سوريا ضد التدخل العسكري الأمريكي-الأروبي الغربي واستمر نظام بشار الأسد. كما استعاد سبه جزيرة القرم وواجه سيطرة أمريكا وحلفائها بريطانيا وفرنسا على أوكرانيا.

ورثت روسيا القوة العسكرية متوفرة على أسلحة النووية وصواريخ عابرة للقارات التي حققها الاتحاد السوفياتي. وأصبحت ثاني قوة عسكرية عظمى بعد الولايات المتحدة الأمريكية.. وتطورت بورجوازية روسية قوية من صلب رأسمالية الدولة التي سادت خلال مرحلة الاتحاد السوفييتي. انتهزت الرأسمالية الاحتكارات الغربية للتوسع في روسيا لإعاقة تحول الدولة الروسية إلى قوة رأسمالية منافسة عالميا للسيطرة الرأسمالية الأمريكية والأروبية الغربية.

مع أن تحول الاقتصاد الروسي إلى نمط الرأسمالي لم يواكبه تحولا ديموقراطيا إذ تمكنت أوليغارشة رأسمالية كمبرادورية من السيطرة على النظام الروسي الجديد.

وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا الغربية تفكك الاتحاد السوفياتي واستقلال جمهورياته للتدخل السافر للسيطرة على دول أروبا الشرقية وسط آسيا، وخصوصا في جورجيا وأوكرانيا. غزو روسيا لأوكرانيا يهدف إلى تكسير محاولات تطويق الغرب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و"حلفه الأطلسي" لروسيا لفرض سياستهم التوسعية الاقتصادية والسياسية على أروبا الشرقية. حاولت أمريكا وأروبا الغربية بزعامة بريطانيا وفرنسا دمج مجموعة الـ7 روسيا لضبطها والتحكم في سياستها. لكن استقلال سياسة روسيا التي تدخلت عسكريا لمساندة بشار الأسد ونظامه السياسي ضد الإسلاميين والمعارضة السورية والغرب الرأسمالي، وضمها لشبه جزيرة القرم وتحالف الصين وروسيا وتعاملهما التجاري بالروبل واليوان بدل الدولار.. وهذا الاستقلال كسر سيطرة أمريكا وأروبا الغربية وبدأ يؤسس لتعدد الأقطاب في العالم.

الغرب الامبريالي بزعامة أمريكا وتبعية بريطانيا وفرنسا يعمل على ضم كل دول أروبا الشرقية إلى الحلف الأطلسي العسكري L'OTAN للتحكم في ومواجهة روسيا والصين وإضعاف قوتهما أمام التوسع الرأسمالي المعولم في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية.. لأن أمريكا وحلفها الأطلسي تواجه في طريق توسعها الاقتصادي والسياسي روسيا والصين وبالتالي تحاول استعمال دول مثل أوكرانيا والكيان الصهيوني وغيرهما كحزام حصار ضد روسيا والصين.

الرئيس فلاديمير بوتين أدرك أن الغرب لا يزال عدواً لروسيا الأمر الذي يفسر مواقفه الجريئة التي اتخذها في مواجهة الأزمات الدولية الأخيرة في سوريا وإيران وأوكراني.

ويتجلى مضمون "المشروع المستقل" المطلوب والممكن في إقامة "رأسمالية دولة مستقلة" ذات التوجه الاجتماعي الشعبي بصفتها الخطوة التي تفتح الباب لتطويرها إلى "اشتراكية دولة" ثم بالتدريج إلى تقدم الأخيرة نحو الاشتراكية.

بوتين يدرك جيدا أن روسيا قادرة على فرض استقلالية سياستها عالميا بالنظر لتوفرها على قوة عسكرية هائلة واستقلال قرارها الاقتصادي والسياسي. كما أدرك أن الإمبريالية الأمريكية والأروبية الغربية تعمل على فرض مصالحها الاقتصادية السياسية والإستراتيجية بالقوة في العالم وخصوصا أروبا الشرقية والشرق الأوسط. ويظهر ذلك في موقف روسيا وتدخله في أزمة سوريا وحملته العسكرية في أوكرانيا التي انحاز نظامها بقيادة اليميني فولوديمير زيلينسكي إلى أروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وطلب الانضمام إلى الحلف الأطلسي.

## أصل الصراع

أوكرانيا جمهورية سوفيتية سابقة حصلت على استقلالها في أغسطس 1991، وهي منطقة محايدة بين روسيا والغرب الأروبي. لكن النظام السياسي الجديد مع صعود زيلينسكي للسلطة أصبح مواليا للغرب الأروبي ولأمريكا. وفي شرق أوكرانيا يعيش 17% من الأكرانيين من أصل روسي، لغتهم الروسية، يطالبون بالانفصال وموالاة روسيا.

بعد سقوط الرئيس لوكاشينكو في 22 فبراير/شباط 2014، طمت روسيا فلاديمير شبه جزيرة القرم، شبه جزيرة ذات أهمية استراتيجية على البحر الأسود ووافق سكانها المحليون في استفتاء بأغلبية أكثر من 96٪ على الارتباط بروسيا. أعلنت مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك في دونباس في أوكرانيا نفسيهما "جمهوريتين شعبيتين" بعد ’جراء استفتاء سكانها.

**الغرب الامبريالي بزعامة أمريكا وتبعية بريطانيا وفرنسا يعمل على ضم كل دول أروبا الشرقية إلى الحلف الأطلسي العسكري L'OTAN للتحكم في ومواجهة روسيا والصين وإضعاف قوتهما أمام التوسع الرأسمالي المعولم في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية..**

والنزاع والحرب اليوم في أوكرانيا، ليسا سوى حلقة في حرب سياسية جيبو-استراتيجية بدأت منذ انهيار الاتحاد السوفياتي في 1991. وعلى الرغم من توقيع اتفاقيات مينسك بين أوكرانيا وروسيا التي من المفترض أن تؤدي إلى حل للصراع، إلا أن القتال المستمر ضد الأوكرانيين من أصل روسي في دونباس خلف أكثر من 14 ألف قتيل منذ عام 2014. وتحركت القوات العسكرية نحو الحدود الأوكرانية في أبريل 2021.

أمريكا وبريطانيا وفرنسا واعتبرت روسيا تسليح الغرب الرأسمالي لأوكرانيا بالأسلحة وإجراء مناورات عسكرية أوكرانية غربية استفزازا ومحاولة انضمام أوكرانيا مثل دول أخرى من أروبا الشرقية إلى حلف شمال الأطلسي تهديدا لأمنها. إن لازال مشروع انضمام أوكرانيا إلى التحالف الأطلسي أحد الأهداف الاستراتيجية لمواجهة نفوذ روسيا، سيما أنه في أبريل 2008، في مؤتمر الحلف الشمال الأطلسي قمة بوخارست طرح أعضاؤها احتمال عضوية أوكرانيا للحلف دون إعلان جدول زمني.

وسيؤكد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في 19 مارس 2022 مجددا رغبته في انضمام بلاده إلى منظمة الحلف الأطلسي وفق جدول زمني "واضح وقابل للتحقيق".

وتشكل أزمة أوكرانيا والتدخل العسكري الروسي في إطار صراع استراتيجي لمصالح اقتصادية وسياسية بين أمريكا ودول الغرب الرأسمالي النافذة في الاتحاد الأروبي (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا...) وبين روسيا منذ نهاية الحرب الباردة.

## مد أوكرانيا بالأسلحة والمال منذ خريف 2021.

في خريف عام 2021، خصصت أمريكا 60 مليون دولار كمساعدات عسكرية لأوكرانيا، ثم أضافت 200 مليون دولار في ديسمبر لتمكين أوكرانيا من الأسلحة والذخائر. وفي 26 فبراير، الأخير قدم البنتاغون 350 مليون دولار من المساعدات العسكرية الجديدة بشكل عاجل خصوصا صواريخ "جافلين" المضادة للدبابات وصواريخ "ستينجر" المضادة للطائرات، قال مسؤول أمريكي للكونغرس.

أما وزير الدفاع البريطاني، بن والاس، فقد أعلن في 17 يناير عزمه على تزويد أوكرانيا بأنظمة أسلحة دفاعية خفيفة مضادة للدبابات.

وخصص الاتحاد الأوروبي 450 مليون يورو لإرسال مساعدات عسكرية إلى كييف.

وكانت ألمانيا، اعتبارا من 26 فبراير ، قد قامت بتصدير أسلحة فتاكة لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لأوكرانيا شملت المركبات المدرعة و1000 قاذفة صواريخ مضادة للدبابات و500 صاروخ أرض جو من طراز ستينغر. وقال مصدر حكومي في 2 مارس/آذار إنه سيتم قريبا تسليم 2700 صاروخ إضافي مضاد للطائرات. وسيتم تسليم قاذفات الصواريخ من قبل هولندا، ومدافع الهاوتزر من قبل إستونيا. والسويد بدورها وكذلك فنلندا أرسلا يومي 27 و28 فبراير معدات عسكرية لأوكرانيا منها 5000 قاذفة صواريخ مضادة للدبابات. من جانبها، قالت هلسنكي أنها قادرة على توفير 2500 بندقية هجومية، و1500 بندقية مضادة للدبابات. كما قدمت إسبانيا وبلجيكا وبولندا وبلغاريا دعما عسكريا لأوكرانيا. >>>

التتمة ص 12

# بيان صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة الأوّل من أيّار يوم العمال العالمي

يا أبناء شعبنا الفلسطيني.. عمالنا وعاملاتنا البواسل..

يحيي عمال العالم ذكرى الأول من أيار باعتباره يوماً عمالياً نضالياً لتجديد الإصرار على مواصلة النضال الطبقي ضد الظلم والاستغلال والاستبداد من قبل أصحاب رؤوس الأموال والمتحكمين في خيرات ومقدرات الشعوب، وتأتي المناسبة هذا العام وما زالت الحرب الروسية والأنظمة الغربية مستعرة على أرض أوكرانيا والتي كشفت مدى زيف وكذب وعنصرية ما يسمى بالعالم الحر وسقوط القيم الخادعة للمجتمع الغربي في التعامل مع الحرب وخداعها للشعوب والتضحية بهم في صراع المصالح والسيطرة والاستحواذ لضمان استمرار الهيمنة القطبية على العالم، هذه الحرب التي نتأمل أن تنتهي قبل أن تتسع لتصبح حرباً كونية تدميرية وأن تنتهي بإنهاء حالة الهيمنة الأمريكية الغربية على العالم وما خلفته من دمار وظلم وخراب للعشرات من الدول المناهضة للسياسات الإمبريالية في العالم.

يأتي الأول من أيار هذا العام وشعبنا الفلسطيني يعيش ملحمته البطولية المستمرة في نضاله المتواصل، ضد الاحتلال وسياسته التوسعية، في المدن والقرى الفلسطينية كافة، والتي أثبت خلالها؛ استمرار طريق المقاومة والنضال، باعتبارها الطريق الوحيد لإنهاء الاحتلال، بعد فشل وهزيمة سياسات التفاوض والاستجداء التي لم تحقق سوى مزيد من التوسع الاستيطاني وسرقة الأراضي والتبعية الاقتصادية وزيادة الغطرسة الصهيونية العنصرية للاحتلال والاعتداءات المتكررة على شعبنا في القدس، وجنين، والنقب، وغزة وفي مختلف المناطق، والتي ما زالت تغطى بسياسات السلطة القائمة على استمرار العلاقة السياسية مع الاحتلال والتنسيق الأمني وتعميق الانقسام الفلسطيني.

إن استمرار الحصار والانقسام وغياب السياسات التنموية وقوانين الحماية الاجتماعية وتفشي ظواهر الفساد وتوزيع الغنائم والمحاصصة بين أقطاب السياسة الداخلية، والمتنفذين فيها؛ ساهمت بشكل مباشر في تردي الأوضاع الاقتصادية لشعبنا والذي يعيش حوالي ثلثيه، دون خط الفقر، حيث وصلت نسبة البطالة بين صفوفه إلى ما يزيد عن 53%، وبلغت نسبة البطالة بين الشباب والخريجين إلى حوالي 67%، في ظل الارتفاع الحاد بالأسعار، وانعدام الأمن الغذائي لدى معظم المواطنين، وغياب الدعم للفئات الهشة والضعيفة، وقيام السلطة؛ بوقف المساعدات الاجتماعية عن الفقراء والمحتاجين الذين يزيد عددهم عن 115 ألف أسرة، ممن يتلقونها من خلال الشؤون الاجتماعية، منذ ما يزيد عن عام كامل، وما شكله ذلك وما يزال، من معاناة، وزيادة نسب فقر المواطنين، وفقدانهم أدنى مقومات الحياة الكريمة.

أمام هذا المشهد السياسي المعقد والوضع الاقتصادي – الاجتماعي المرير، والتي تقابلها الحالة النضالية والكفاحية التي يسطرها شعبنا يومياً، وتشكل مصدر اعتزاز وفخر كبيرين؛ وطنياً وحزبياً وجماهيرياً ونقابياً، فإننا ندعو إلى التالي:

1 – إنهاء الانقسام وتوحيد الجهد والنضال الفلسطيني ضد الاحتلال وسياساته العنصرية التوسعية الاستعمارية، وإعادة بناء بيتنا الفلسطيني الداخلي على أسس وطنية وديمقراطية حقيقية، تضمن إعادة بناء المؤسسات الوطنية وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية على هذا الأساس ولتشمل الكل الفلسطيني، وإحياء الديمقراطية الداخلية فيها وكافة المؤسسات والاتحادات الوطنية والنقابية والمهنية.

2 – إعادة صرف التحويلات الاجتماعية (شيكات الشئون) للأسر المحتاجة، والإسراع بوضع برامج تنموية عاجلة للتخفيف من معاناة الفقراء والمحتاجين من أبناء شعبنا، ووضع قوانين حماية اجتماعية لمعدومي الدخل والمسنين وذوي الاحتياجات بما يوفر لهم حياة آمنة وكريمة.

3 – إعادة بناء النقابات العمالية على أسس ديمقراطية؛ تضمن وصول العمال لقيادة العمل النقابي وتمثيله بشكل فاعل، لتصبح نقابات فاعلة ومؤثرة؛ قادرة على الدفاع عن حقوق العمال وحماية مصالحهم وتبني قضاياهم العادلة.

4 – العمل على إقرار قانون نقابات عمالية ديمقراطي؛ ينسجم مع المعايير الدولية والعربية، ويكفل حرية العمل النقابي وحق العمال في تشكيل أجسامهم النقابية واختيار ممثليهم، دون تدخل من الجهات الحكومية أو أصحاب العمل.

5 – إعادة فتح حوار جاد وفاعل بين المنتجين الوطنيين ومكونات المجتمع الفلسطيني ومؤسساته؛ حول قانون الضمان الاجتماعي للخروج بقانون ضمان اجتماعي عادل وعصري، ليشكل حماية حقيقية للعمال وأسرهم ومستقبلهم.

ختاماً، وفي هذه المناسبة العظيمة؛ تتوجه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالتحية إلى عمالنا البواسل وإلى عمال العالم وإلى النقابات العمالية والاتحادات في العالم، وتشد على أياديهم في نضالهم المستمر ضد الظلم والاستغلال والاستعباد وكل من يقف ورائه وعلى رأسهم الرأسمالية الأمريكية ومؤسسات العولمة المتوحشة، وتدعوهم إلى مقاطعة كل مؤسسات الاحتلال الصهيوني العنصري، باعتباره نظام استعماري عنصري إحلالي؛ يشكل رأس حربة للنظام الرأسمالي في المنطقة والعالم.

عاش الأول من أيار
عاش نضال الطبقة العاملة الفلسطينية
عاش نضال الشعب الفلسطيني ونضال الشعوب من أجل الحرية والعدالة
المجد للشهداء والحرية للأسرى
دائرة الإعلام المركزي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
1/5/2022

# تتمة مقال أزمة توسع أنظمة الرأسمالية الامبريالية تنفجر في أوكرانيا

>>> فرنسا، أرسلت أسلحة من طراز في نهاية فبراير وإرسال 500 جندي إلى رومانيا في إطار حلف شمال الأطلسي، ولديها 300 جندي يعملون بالفعل في إستونيا. وأرسلت 600 جندي في فرنسا عبر رحلات جوية لبولونيا. إذا اقتصرت فرنسا، في البداية، على إرسال معدات دفاعية. أكدت وزيرة القوات المسلحة فلورنس بارلي أن فرنسا أرسلت في 6 مارس أسلحة إلى أوكرانيا وقالت أن فرنسا يتواصل هذه العملية.

ويتم نقل هذه الأسلحة عبر الحدود البولونية وتسليمها إلى أوكرانيا بشكل رئيسي عن طريق البر.

لقد أجج الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا الصراع بين روسيا وأوكرانيا بدعم متحيز لأوكرانيا ودفعها لرفض التوصل إلى اتفاق، إضافة إلى قصفها دونيتسك ولوهانسك من قبل كييف، وكان رد روسيا الاعتراف باستقلال جمهوريات شرق أوكرانيا، التي دخلت في حالة حرب لمدة 8 سنوات ضد السلطة اليمينية الأوكرانية التي تشكلت بعد انقلاب عام 2014 بدعم من فرنسا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

إن جوهر هذا الصراع هو المواجهة الإمبريالية بين روسيا والدول الرأسمالية الغربية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي.

وبغض النظر عن الذرائع التي يستخدمها كل من أوكرانيا وروسيا، فإن الصراع العسكري في أوكرانيا هو نتيجة لاحتدام المنافسة بين روسيا وبين الولايات المتحجة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا للسيطرة على بلدان أروبا الشرقية.

إنه تأكيد على أن الحرب هي استمرار لنفس السياسة بوسائل أخرى. وهذا دليل على أن الحرب الإمبريالية، فضلا عن الموت والدمار الذي تسببه، تنبع حتما من المنافسة الرأسمالية، ومن نمط إنتاجها. تذكر أنه في ظل الاشتراكية ، على عكس خطاب بوتين المناهض للاتحاد السوفيتي في 21 فبراير 2022 ، عاش الشعبان الروسي والأوكراني في صداقة وازدهرا في سلام. ومن خلال هذا التحليل، يرفض الحزب الشيوعي الروسي ربط نفسه بالدعاية العدوانية المعادية لروسيا وضرب وسائل الإعلام التي تعد العقول للحرب ضد روسيا، في حين أن قوات حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وفرنسا تتحمل نصيبا ساحقا من المسؤولية عن هذا الوضع. ويجب منع إرسال ووجود وحدة فرنسية معززة (يصل قوامها إلى 1000 رجل) في رومانيا.

الآن، يمكن أن يؤدي هذا الصراع العسكري إلى مواجهة ذات أبعاد لا يمكن التنبؤ بها، خاصة وأنه مرتبط بمواجهة عامة (بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا وغيرها).

منذ انهاية الحرب الباردة سنة 1991، ظهرت اوترات صراعات بين الإمبرياليات الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وروسيا، الصين .. وأساس هذه الصراعات هو تناقض المصالح الاقتصادية والجيبو-سياسية المحلية واستدامة مصالحها واحتكاراتها عالميا.

في هذا السياق، شنت روسيا، يوم الخميس 24 فبراير 2022، حربا ضد أوكرانيا، ودخل الجيش الروسي إلى شرق وجنوب هذا البلد وقصف العديد من المدن الأوكرانية.

والتوترات بين روسيا وأوكرانيا، بأججها دعم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لأورانيا، وهو الدعم الذي شجع أوكرانيا على رفض التوصل إلى اتفاق والقيام بقصف كييف لدونيتسك ولوهانسك. وكرد فعل من روسيا قامت بالاعتراف بجمهوريتي شرق أوكرانيا، واللتين استمر صراعهما ضد سلطة زيلينسكي، المدعوم من بريطانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، منذ 8 سنوات. ولم يكن خافيا دعم زيلينسكي لحركة لزورانية فاشية مناهضة للأكرانيين من أصل روسي.

لكن السبب الأول لهذا الصراع هو المواجهة الإمبريالية بين روسيا والدول الغربية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أصبح شعب دونباس رهائن في الصراع بين أوكرانيا القومية وروسيا التي تسعى لإعادة أوكرانيا إلى منطقة نفوذها.

إن الصراع العسكري في أوكرانيا هو نتيجة لاحتدام المنافسة بين روسيا من جهة وأمريكا وبريطانيا وفرنسا لفر سيطرتهما على المواد الخام والطاقة.

إنه صراع خلفيته تكمن في المصالح الاقتصادية والجيبو-سياسية التي تسعى هذه الدول الرأسمالية لفرضها.

ولذلك، فمسؤولية انفجار هذه الحرب تعود للولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، التي تدعم الحكومة الرجعية في كييف التي تحتضن جماعات فاشية في أوكرانيا. كما أن منظمة حلف شمال الأطلسي لم تتوانى عن توسع نفوذها ليشمل بلدان أوروبا الشرقية، وإقامة منصات صواريخ ومعدات عسكرية في دول أروبا الشرقية التي التحقت بحلف الشمالي الأطلسي.

إن الحرب الروسية في أوكرانيا يبيّن مرة أخرى الطبيعة الحربية للدول والقوى الرأسمالية للحفاظ على هيمنة مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية في العالم، ولتأبيد هيمنتها على مصير الشعوب المستغلة والمضطهدة في العالم.

وبالتالي فمصلحة تحرر الشعوب يكمن في نضالها وتضامنها لمناهضة الحرب الامبريالية التي تستخدم دائما الطبقات الشعبية وطبقة البروليتاريا كـ"لحم مدافع" لحروبها. ومادامت الكبقات الشعبية والبروليتاريا هي دائما ضحية الحروب، فمصلحتها تكون دائما ضد هذه الحروب الإمبريالية وضد سياسات التَسَلُح المفرط والأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية.■

# الألتراس... حب الإنتماء، شغف رياضي ورسائل ضد الفساد والاستبداد

أمين لقبابي

يعتبر "الألتراس" تجمعاً لأشد معجبي فريق معين، ويهدف لتنظيم وتأطير تشجيع فريقهم المفضل، وكان أول ظهور لتلك الظاهرة خلال ثلاثينيات القرن الماضي في البرازيل، ثم انتقلت إلى باقي دول أميركا الجنوبية، وانتقلت بعد ذلك إلى أوروبا، وتمكنت التجربة الإيطالية التي انطلقت في بداية الخمسينيات من منح الظاهرة زخماً جديداً، حينما شرعت مجموعات من مساندي بعض فرق كرة القدم العريقة بإنشاد أغان حماسية على أنغام الطبول مع التلويح بأعلام الفرق.

ومع مرور الوقت، أصبحت تلك الظاهرة أكثر تنظيماً عبر ظهور قواعد تأطيرية جعلت من "الألتراس" فريقاً موازياً للنادي الذي يشجعه، يضم لجاناً مختلفة وله موازنة خاصة، وأصبح تنظيم "التيفو" (اللوحة التي تعرض على مدرجات الملاعب وتضم صوراً مركبة وتعبيرات تشجيعية) أهم مجال للمنافسة بين مختلف "الألتراس"، إضافة إلى وجود ترتيب دولي لأهم مجموعات المشجعين من خلال جمالية "التيفو".

## شباب الألتراس

هم شباب في مقتبل العمر ومن فئات اجتماعية وثقافية مختلفة، ومعظمهم ينحدر من أحياء شعبية، اختاروا مناصرة أنديتهم وفرقهم المفضلة بشكل جماعي، بعيداً عن الطرق التقليدية والمألوفة، حيث إنهم انخرطوا داخل كيان يسمى "الألتراس"، فبادروا إلى ابتداع مراسم جديدة ومنظّمة في التشجيع، وتقديم كل وسائل الدعم لأنديتهم في جميع الأحوال والأماكن.

## الألتراس لن تحل

ثلاث كلمات ليست عادية ، هاشتاغ هنا وهناك ، كما بادرت الإلتراس المغربية في الآونة الأخيرة إلى الالتئام وتوحيد المواقف في أفق استعادة مكانتها والالتحاق مرة أخرى بـ"كورفات" الملاعب، وعكفت على القيام بمجموعة من الخطوات للتعبير عن رفضها قرار المنع الذي طال أغلبها ابتداءً من الثلث الأخير من منافسات الموسم الكروي الماضي.

وأطلق "اتحاد الألتراس المغربي" في آخر نشاط له للتعبير عن رفضه قرار المنع الذي طال الفصائل المغربية، حملة "الغرافيتي" التي شاركت فيها أغلب المجموعات، وذلك بكتابة كل فصيل عبارة "الإلتراس لن تحل" على جدران مدينته، في أكبر الشوارع وأنشط الطرق لضمان وصول الرسالة للمسؤولين دون تأخير.

وكانت الألتراس المغربية قد أعلنت عن مقاطعتها للمباريات ، داعيةً في هذا السياق، الجهات المعنية إلى مراجعة قرارها حول "نبذ ومحاربة الإلتراس ونزع القيود عنها وفتح باب الحوار والنقاش الهادف والبناء والموضوعي لضمان عودة الجماهير وعدم الحط من كرامتها من طرف المخزن.

واتفقت غالبية الألتراس على توحيد الصفوف كإجراء أولي، ثم محاولة إزالة الصورة السلبية التي ألصقت بـ"الألتراس" بعد أحداث شغب متفرقة في عدد من الملاعب الوطنية، لعل أبرزها سقوط ضحيتين من جمهور الرجاء، بعد صراع بين فصيلي "غرين بويز" و"الإيغلز"، المشجعين للنادي نفسه.

## الألتراس والفساد الرياضي

كلمة " إرحل " كان لها هدف واضح وهو إسقاط الرؤساء الفاسدين للأندية الرياضة ، إرحل وإطلع برا وديكاج ليست فقط لوقفات إحتجاجية ، وإنما كتابات مكتوبة على جداريات في جميع الأحياء لرؤساء أندية رياضية يقومون بإختلاسات مالية وميزانيات مشبوهة وسمسرة وصفقات مشبوهة والتلاعب بنتائج المباريات ، بالإضافة إلى إرتباط رؤساء النادي وعلاقتهم بالأحزاب الإدارية المخزنية . وبات "الغرافيتي"، أو الرسم على الجدران، وسيلةً للإلتراس عبر العالم، للإطاحة بكل مسؤول سولت له نفسه العبث بتاريخ النادي الذي تسانده، كما أصبح أداةً للتعبير عن الآراء والتوجّهات، وكذا للاحتفاء برموز النادي وتخليدها.

## أصداء مدرجات الألتراس: اهازيج وشعارات ضد الفساد والاستبداد

قد يقف المشاهد أو المتابع لبعض التيمات الفنية التي يبدعها شباب الألتراس، وهو يلاحظ حركات الشباب بالمدرجات وقفزاتهم مع ترديد أغاني وشعارات مجرد أغاني فارغة المحتوى والمضامين، لكن المشاهد لما هو مضمر بين سطور هذه الابداعات الكتابية سيجد أنها أصبحت تتخذ مسارا آخر غير الاقتصار على ترديد الهتافات التشجيعية لفريقها والدفع به إلى الأمام، وصارت تحمل بين ثناياها رسالات قوية لمن يهمهم الشأن على كافة الزوايا والمجالات خصوصا منها السوسيواقتصادية. فكان لا بد لنا هنا من المرور على آلية من آليات صناعة الخطاب الاحتجاجي لفصائل الألتراس عبر تحليل محتويات خطاباتها على مدرجات الملاعب وخارجه، من خلال تفكيك شيفرة مقاطعها الغنائية مضمونا.

مع تزامن موجة الربيع العربي ، أخذت فصائل الألتراس تنوع منتجاتها السمعية التي تطرحها، وتلونت من صبغة التشجيع والتغني بإنجازات فرقها الكروية وتنافساتها، إلى صبغة أكثر

تمردية ثورية على جل أشكال الفساد و التعسفات التي طالت هؤلاء الشباب وهم يمارسون نشاطاتهم تحت ظل الاستفزازات والتضييقات التي يطالونها من أجهزة الأمن في بعض الأحيان، أو كما يلخصونه في مصطلح "الحكرة". هنا تقدمت فصائل عديدة بأغاني تتغنى بالحرية والكرامة لشباب هذا الفكر، ونذكر هنا أول فصيل للذكر لا للحصر، فصيل "ألتراس عسكري" الذي طرح سنة 2011 أغنية بعنوان: "الحرية"، والتي جاءت كلماتها كرد للتنكيل الذي طالهم؛ من قبيل: "لربي العالي نرفع يداي، الحل عندو لهذه الوضعية، مليت العيشة السلطوية، شباب اليوم رايح ضحية، يا شباب ياالاه نطالبوا بالحرية، كونوا رجال قوة شعبية..." بالتحليل والنظر في جوهر الأغنية يتبين لنا أن هم الشباب الأول انتقل من توجيه أصبع الاتهام لفريقهم جراء توالي انتكاساته وإخفاقاته، إلى توجيهه نحو الفئة المسؤولة عن تضييق ومحاولة خنق هؤلاء الشباب من ممارسة نشاطاتهم والتضييق من بؤرتها أكثر، فالخطاب الاحتجاجي انتقل من كونه خطابا يتأسس على قاعدة احتجاجية تتوخى المطالبة بحقها المشروع في التشجيع بشتى الوسائل التي يجمعون عليها دون أية رقابة أو حكر من جهاز أو جهة ما عليهم.

من جهة أخرى فصيل آخر لا يقل أهمية عن سابقه في خطاباته القوية، لا طالما اشتهر بتوجهاته النقدية على المكتب المسير لفريقه، وللجهات المسؤولة بالمدينة، الحديث هنا عن فصيل "حلالة بويز" ، ما يتميز به هذا الفصيل عن باقي الفصائل بتوجهه التمردي في غالب الأحيان علي مقاطعه وألبوماته الموسيقية التي يطرحها كثيرا، فالعناوين عديدة لا يتسع المجال لحصرها نذكر منها عنوان: "NO ONE CAN STOP OUR AMBITION" ومقطع: "رهانات سياسية"، ومقطع آخر بعنوان: "RESIST TO EXIST-INTRO" والعديد من المقاطع الأخرى...، لكن حديثنا هنا سيقتصر على مقطع لا يقل أهمية عن سابقيه من سابقيه، لكنه اشتهر مؤخرا بمقطع داع صيته أرجاء العالم، وتناقلته العديد من المحطات التلفزية بربوع الوطن العربي، الحديث هنا عن فصيل "إيغلز" الذي طرح أغنيته بعنوان: "في بلادي ظلموني" سنة 2017، فكانت كلماتها: "فبلادي ظلموني، لمن نشكي حالي، شكوى للرب العالي، غير هو لي داري، فهاد البلاد عايشين فغمامة، طالبين السلامة، انصرنا يا مولانا، صرفو علينا حشيش فكتامة، خلاونا كي اليتامى، نتحاسبوا فالقيامة، مواهب ضيعتوها، بالدوخة هرستوها، كيف بغيتو تشوفوها، فلوس البلاد كاع كليتوها، للبراني عطيتوها، جينيراسيون قمعتوها..." لغاية نهاية المقطع. هذا المقطع الذي يشكل صرخة للجماهير الرجاوية في مبارياتها، وتعبر عن صوت قوي بعد موجات الاحباط والتذمر الناتج عن قمع الربيع الديمقراطي بالمنطقة العربية، لتتخذها بعض البلدان العرب المجاورة أيضا في هتافاتها الشعبية، وتجعل منها أيقونة شعبية تناهض ما تتعرض له فئات الوطن من تضييق الأوطان وقمعه.

أما الفصيل الآخر، من خلال بسط رسائله على المدرجات باختلاف توجهاتها المساندة والداعمة لفريقها، هو الآخر عمل على طرح مقطع موسيقي جعل في حمولاته مقاسمة لهموم الشعب المغربي، ومعاناته الاجتماعية والاقتصادية التي تكرس لهشاشته وضعفه. الحديث هنا عن فصيل ألتراس "وينرز" ، الذي وضع مقطعا موسيقيا بعنوان "قلب حزين" ، فكان لحن المقطع الحزين يتماشى مع كلماته طبق الأصل، لتأتي كلماته على الشكل التالي: "يا قلب حزين، يبكي على سنين ضاعت مني، مستقبل فين، العمر يزيد فقير راهو يعاني، حتا أنا اجتهدت وقريت، بغيت نخدم مالقيت، بلادي ماعطاتنيش تعطي للبراني، مارانيش أليز، يأتي المقطع كانتقاد حاد للأوضاع المزرية التي نتخبط فيها ، من ارتفاع نسب البطالة، وانخفاض جودة التطبيب وعدد المستشفيات، إضافة لزحف شبح الخوصصة على القطاعات الحيوية للبلد بدءا من التعليم، زد على ذلك ارتفاع نسب الهجرة السرية للشباب نحو المجهول. زيادة عليه إشكالية التلفيق والتضليل الإعلامي الذي جعل زاويته موجهة نحو التافه من الأمور، بالمقابل صرف النظر عن تغطية وتقريب المواطن من "المسكين" المهضوم حقوقيا كما جاء في المقطع.

لهذا الفصيل بعنوان: "SYSTÈME POURRI" والذي يحيل ترجمته لعبارة: "النظام نتن"، هذا المقطع الذي طرح سنة 2018، كانت كلماته وعباراته الاحتجاجية أكثر قوة وثقلا، نذكر منها: " فبلاد الشفرة والتبزنيس، ، سيسطيم POURRI وفيه لفيس، والمفسد لاعبها ديس، فبلادي حقي ضاع، وشكون لينا يسمع، ويلا هدرتي غاتقمع، سياسة جُوّع وخلع، بزاف عليك لبوليتيك، فين القسم لي عطيتي، فالمال العام تبروفيطي، ولي فجيوبك مايكفيك..."، ما نرقبه من هذه الكلمات أن محتواها نحى نحو الانتقاد اللاذع للجهات المسؤولة عن تدبير الشؤون العامة، والتي لها نفوذ سلطوي يجعلها تقبض زمام الأمور تسييريا، مطالبين وضاغطين بحقهم في الكشف ومتابعة مصير الأموال المصروفة والمهدورة من المسؤولين الذين يلعبون دور "ديس" في إشارة منهم لسياسية الأذان الصماء اللامبالية التي ينهجونها في التعاطي مع مطالبهم، وهذا ما يدل على ماكريتهم وخداعهم الذي ينهجونه داخل بلد "الشفرة والتبزنيس".

يجرنا الحديث مرة أخرى لفصيل في الضفة الأخرى طالما اشتهر أكثر بتشجيعاته ومآزرته اللامشروطة لفريقه الكروي في مناسبات عدة، وإن كانت نزعته الاحتجاجية أقل وأضعف وثيرة

كلها عناوين وقضايا حساسة جعلت هذا الفصيل يتوجه برسائله السياسية ليوقف زحف سرطان الفساد والظلم الاجتماعي ما أمكن ذلك، ويجدوا حلولا شافية كافية لما يجول بدلا من حلول مجحفة ترقيعية لا تدفع من واقعنا المعيشي سوى نحو التقهقر والاضمحلال ■

# المبدأُ السلطويّ في مفهومِ الفرد الليبراليّ

رامي مراد *

لا يمكنُ الاختلافُ حولَ أهميّة المواطنة كفكرةٍ في إطار عالمنا المعاصر، باعتبارها من المفاهيم الهلاميّة متعدّدة الأبعاد والقيم لتعدّد مداخلها الحضاريّة، ما يجعل الاتّفاق على دلالتها ليس سهلًا، ويرجع ذلك لتداول مصطلح المواطنة في كثيرٍ من الخطابات السياسيّة والثقافيّة دون تحديد امتدادٍ واضح أو إعطاء دلالة محدّدة لهذا المفهوم، ويتركُ تفسيرَه غالبًا لنوعيّة الوسط الذي عولجت فيه كإشكاليّة فلسفيّة واجتماعيّة. كما أنّ مفهوم المواطنة بنيَ على أساس مجموعة من الرؤى والنظريّات السوسيوفلسفيّة التي أسستْ لمعناه في كلّ عصرٍ من العصور، على اختلاف خلفيّات جموع الفلاسفة والمفكّرين، حيث أنّهم اتّفقوا على مسألة الوفاق الاجتماعي كإطار فلسفيّ لمواطنة الأفراد داخل المجتمع العام، لكنّهم اختلفوا في تحديد مختلف الكيفيّات التي تمكّن الأفراد للانخراط في التمثّلات ومختلف الانتماءات الجماعيّة كي يكتسبوا صفة المواطن الحقيقيّ.

هذه الإشكاليّةُ أفرزت طرحين مختلفين لفكرة المواطنة في المجتمع الغربي، الأوّل يحمل دلالةً إنسانيّةً أخلاقيّةً ينطوي تحتها مفردات حقوق الإنسان، والثاني يحمل دلالة مدنيّةً تنطوي على معاني الأنشطة الجماعيّة في التصويت والترشّح وتقلّد المناصب العليا، هذه الحالةُ كما يقول المفكّر عبد الله العروي، جعلت الفرد الغربيّ لا يفرّق بين صفة المواطن المساهم في الحياة السياسيّة وصفة البرجوازي المقيم في المدينة. لذلك بقيت فكرة المواطن، والمعنى الصحيح للمواطنة غائبةً وغامضةً في كثيرٍ من وعي المجتمعات المعاصرة.

إنّ هذا المقال يتّخذ من مبدأ الفرد بالمعنى الليبراليّ موضوعًا لتشريح سياسيّ لعلاقة الدولة الليبراليّة بالمواطنة في الحدّاثة الرأسماليّة.

تعرّض المفهومُ القانونيّ للفرد إلى نقد واسع من قبل العديد من المفكّرين، انطلاقًا من البحثً عن نموذج بديل، وهي بالفعل تفتح أفقًا معرفيًا تتيح لنا تتبّع الدعوات الغربيّة النقديّة عن معنى الفرد المجرّد، بحسب منطق الماركسي نيكوس بولانتزاس ( بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، 1982، ص162)، فضلًا عن مدى قدرتها التفسيريّة في مواجهة منطق الحكم بالمعنى الليبرالي المهمين.

لقد طرح الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو سؤالًا، حول كيفيّة العمل من أجل أن تصبح النفس ما يجب أن تكون عليه، لكي تتحرّر من منطق السيادة؟ كيف العمل من أجل أن تكون الذاتُ حرّةً تحيل إلى ذاتها بوصفها الحقيقةَ النهائيّة؟

يرى فوكو أنّ الغرب قدّم نظريّةً حول الذات القانونيّة غير مكتملة، عندما اختزالها إلى مجرّد مواطنة صافية، فكان مشروعه حول الحقيقة متعثّرًا.

يرى الماركسي بولانتزاس أنّ مفهوم الحقوقي الليبرالي للفرد القائم على المواطنة، يخفي عنفًا متأصّلًا وراءَ مزاعم تمثيل القانون كحدٍّ أمامَ عسف الدولة الرأسمالية وكعقبة أمام ممارسة العنف، بوصفها جهازًا حياديًا كليًا مجرّدًا، يزعم مخاطبته الأشخاص بصفاتهم لا بذواتهم. فقد فهمت دولة القانون بالمعنى الليبرالي هذه كنقيض للسلطة غير المقيّدة، وبخاصة أنّ الدولة الرأسمالية، قامت على مزاعم، أنّها تمثّل المنهج السياسي الصحيح الذي يحوز فعالية كبرى لضبط القوة والعنف؛ فكان لا بدّ من عملية تفكيك الروابط الجمعية بالمعنى الماركسي الواقعة بين الفرد والدولة، وذلك للوصول "للفرد المجرد" باعتباره مسلمةً نظريّةً أولية، وشرطًا تاريخيًا لوجود أسلوب الإنتاج الرأسمالي. ويرى بولانتزاس أنه لا توجد حدودٌ واقعيّةٌ للسلطة الليبراليّة، سوى الصراعات الشعبيّة وعلاقات القوى بين الطبقات التي تضع حدًا لعسفها.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى موقف بيار بورديو من الدولة الليبراليّة وعلاقتها بالفرد المواطن، فقد ذهب إلى أنّ الدولة هذه تقوم بقولبة الأفراد وتطويعهم؛ إذ قال إنّها "مؤسّسةٌ لتدمير الكائنات" (بيار بورديو، عن الدولة، 2016)، غير أنّ بورديو يعود إلى المراهنة على الدولة في مواجهة العولمة، كونها تؤدّي إلى تدمير الأطر الجمعيّة، بما أنّ الدولة في مواجهة العولمة هي مستودعُ القيم العامة والضامن للمصلحة العموميّة. إنّ بورديو هنا يدافع عن الأطر الجمعيّة كالنقابات والاتّحادات والطبقات في مواجهةِ محاولة تفكيكهم وتدميرهم.

وترى حنة أرنت في تفسيرها لنشأة الأنظمة الشموليّة، في أنّ علّتها تقوم على انعدام أو هشاشة الوسائط الاجتماعيّة بين الدولة والفرد، وهو شرطُ إمكان التوتاليتاريّة وحاجته إلى إلغاء التضامن الاجتماعي، والحال أنّ انهيار منظومة الطبقات، مقدّمة لانهيار الاجتماعي والسياسي كأحد الأشكال المأساوية في تاريخ النظم الاستبدادية للوصول إلى جسم اجتماعي طبقي رخو، يمكن الدولة من توغلها، ومن ثَمّ فرط الهيمنة. إذ ترى أرنت بأنّ انهيار منظومة الطبقات داخل البلدان الأوروبيّة، كان مقدّمة لنشوء النظم الشموليّة (حنة أرنت، أسس التوتاليتاريّة، 2016، ص39).

في هذهِ الحالة لا يمكن التعاطي مع مفهوم المواطنة باعتباره دالًا على قوّة حضور الفرد في إطار منظومة القانون، دون أن يرافق ذلك وعي فرديّ للمواطنين بهذا القانون ومسوّغاته وحدود صلاحيّاته، كون الفرد الواعي يدرك لا محال في نهاية الأمر أن حضوره وقوته تكون عند انتظامه في إطار مؤسسيّ منظّم، يعبّرُ فعليًا عن مصالحه الطبقيّةً في مواجهة تغوّل الطبقات البرجوازيّة أو المتماهيّة مصلحيًا مع النظام السياسي، وهذا ما يحمي فعليًا المواطنة كمفهوم تمّ تدجينه ليس لتفتيت الأطر الجمعيّة المنظّمة وتحميلها إلى هياكلَ هولاميّةٍ شكليّة لا تعبّرُ فعليًا عن مصالح الفئات الاجتماعيّة والطبقيّة التي تمثّلها.

* كاتب من فلسطين

نشر هذا المقال في العدد 37 من مجلة الهدف الإلكترونية
الأربعاء 04 مايو 2022

## الثقافة والتغيير

# سآتيك حبوا

نور الدين موعابيد

سآتيك حبوا، فهيّئ أهدابك و رموشك غير الثكلى ، فهي بسعة الرؤى و رضاب الوليد.. موغلة في خاصرتي العجفاء..تطاول عنان السماء..إن حوصرت حكت بمطارقها الأفعى الرقطاءَ..لا تردد "سوف" / "ليتني" فقد أفلس أنيني، وشاخت شراييني..أمطرْ رغدا، اليوم / غدا، إذ ما عدت مؤتمنا زبدا.. حتى إذا أنكروك أو خذلوك، استعديت ما اذخر ساعداك من رحيق ، تأتمّ به في الطريق والشهيق، صحبة الرفيق..سنحول معا العبرات الحرّى إلى عراجين و شماريخ،ترصعُ جبين التاريخ..تعال تقاسم الطيفَ بعضَ ما يعتريني..فحسبي وقع خطَاك في جنوني.. هكذا لن يتملكك الوجل، بعيدا عن أن تغوص في الوحل..سألت عنك الندى،فقال إنك بلّ الصدى، تعانق المدى..مشكاتك/ بوصلتك سيان..زهرة واحدة من جنينتك تكفيني، تمسح حبّات العرق عن جبيني.."فحلق بعيدا يا صاحبي،و إن بدوت صغيرا لمن لا يجيد الطيران."..وحين تتورد خداك بفائض نضاليتك، استحضر سارقي فائض القيمة.أ أدلك على كفين بشفتين قرمزيتين، تحاوران الليلك والنيزك..؟

أم تراك تتأمل، قول أمل دنقل:

لا تصالحْ!

ولو منحوك الذهب

أترى حين أفقأ عينيك

ثم أثبت جوهرتين مكانهما

هل ترى؟

هي أشياء لا تشترى.

فَنعم العنيد أنت، الذي لا تفت عزيمته الخطوب..ولا يرتسم على محياه الشحوب.. أنت للعثرات جابر، وللأغوار سابر..عن مبادئك ثهلان لا يتحلحل...إطلالة منك أرقى من الإطالة ، لذلك حق أن أستبقيَ طيفك أقرب إليّ من حبل الوريد..عزاء الشهيد و/أو الطريد..وإلا فلا نزل القطْر، ولا رقص النهر..إنك تتباهى وغيرك يتهاوى..

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي الرفيق بدر عريش عضو الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (الإتحاد المغربي للشغل) والكاتب الوطني لشبيبة القطاع الفلاحي.

لتسليط الضوء على وضعية الفلاحين الصغار ببلادنا وتداعيات الجفاف على مستقبل الموسم الفلاحي ببلادنا

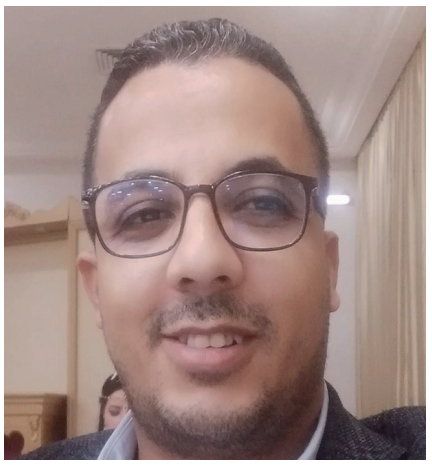

**1 - "آثار أو تداعيات الجفاف" أصبحت أكثر فأكثر بارزة للعيان ببلادنا، وقد استفحل الوضع هذه السنة التي عرفت أدنى نسبة تساقطات منذ عام 1981، وضاع فيها منتوج الحبوب تقريبا بالكامل بحيث لم يتجاوز 25 مليون قنطار أي ما يمثل ربع إنتاج السنة الماضية، وصرح المسؤولون عن القطاع بأن الدولة رصدت ميزانية هامة (حولي 14 مليار درهم) لدعم الفلاحين المتضررين. كيف ترون طريقة تدبير الدولة لآفة الجفاف، وهل استفاد الفلاحون الصغار من دعم الدولة؟**

في البداية لابد من أتوجه بالشكر إلى هيئة تحرير جريدة النهج الديمقراطي على الاستضافة، كما أحييكم على مجهودكم في التعريف بقضايا العمال والفلاحين وكادحي هذا الوطن وجعل جريدتكم منبرا لهذه الفئات التي تعيش القهر والاستغلال.

إن ظاهرة الجفاف ببلادنا تتكرر تقريبا بصفة دورية كل 3 سنوات حيث أن الدراسات والإحصائيات تؤكد أن المغرب يعرف موسمين جيدين من حيث التساقطات في كل عقد من الزمن، وهو ما يجعلنا نتحدث عن الجفاف كمعطى هيكلي وليس بعنصر فجائي، هذا من جهة، ثانيا لابد من الإشارة لمعطى أخر غاية في الأهمية وهو مستوى المياه الجوفية في بلادنا والتي تأثرت بتتابع سنوات الجفاف منذ ثمانينيات القرن الماضي علاوة عن الإستغلال المفرط والذي تزايد بشكل ملحوظ مع مخطط المغرب الأخضر منذ سنة 2008، بسبب توسيع المساحات السقوية (منتوجاتها توجه بالأساس نحو التصدير) وازدياد الاحتياجات المائية للقطاع الفلاحي، دون أن نغفل بطبيعة الحال تزايد الطلب على المياه لأن ساكنة بلادنا في تزايد مستمر (بالنسبة للماء الشروب لا نملك سوى 500 متر مكعب كمعدل من الماء لكل فرد، فيما نحتاج لتقريبا 1000 متر مكعب حسب الأمم المتحدة)، كل هذه الأمور تؤكد ندرة المياه في بلادنا وتجعل الوضعية جد حرجة.

أكيد أن الجفاف سيؤثر لا محالة على الموسم الفلاحي وبلادنا ستحتاج لإستيراد الحبوب بشكل كبير وبثمن مرتفع (الحرب في أوكرانيا) وهو ما سيعمق من اختلال الميزان التجاري، كما أن أزمة التساقطات لها تاثير مباشر على وضعية الفلاحين الكادحين في البوادي باعتبارهم الفئة الأكثر تضررا من الوضعية الحالية بسبب الخسائر المتوقعة التي سيتكبدونها بسبب الموسم الفلاحي الصعب الذي تعيشه بلادنا، ورغم حزمة الإجراءات التي عملت الدولة على اتخاذها والميزانية المرصودة لمواجهة "تداعيات" الجفاف رغم الملاحظات التي أثيرت حول طريقة توزيعها، حيث تم تخصيص 06 ملايير درهم لجدولة الديون أو التشطيب عليها وهو ما سيستفيد منه أساسا الفلاحون الكبار، فيما سيذهب الباقي إلى تدعيم ثمن الشعير وغيرها من الأمور الأخرى التي لن تخفف كثيرا من تداعيات الجفاف على الفلاحين الكادحين. وكان حريا بالدولة أن تقدم دعما مباشرا للفلاحين الكادحين وتلغي ديونهم بصفة نهائية وتقوم بإشراكهم في تتبع عملية دعمهم.

**2 بما أن الجفاف أصبح هيكليا في المغرب، هل هناك وسائل أو آليات لحماية الفلاحين المتضررين من تداعياته؟ و ما هي في رأيكم أنجع السبل لمواجهته؟**

بكل صراحة سبب ماسي الفلاحين الصغار ببلادنا سواء في سنوات الجفاف أو في غيرها يرجع بالأساس

**إن منتوجات الفلاحين الصغار هي التي تصل بالدرجة الأولى للسوق المغربي وهم من يساهمون أساسا في تلبية الطلب الداخلي، أما الفلاحين الكبار وأصحاب الشركات الكبرى فيوجهون منتوجاتهم للتصدير، وبالتالي فالفلاحين الصغار هو العمود الفقري لأي سياسة فلاحية تروم تحقيق السيادة الغذائية للشعب المغربي، وهو ما يحتم ضرورة تنظيمهم أولا من أجل أن يدافعوا عن مصالحهم وثانيا ليكونوا شركاء حقيقيين في بلورة السياسة الفلاحية المنشودة.**

للسياسات الفلاحية المتبعة في بلادنا والتي تصر الدولة على الاستمرار فيها وهو ما يتضح من خلال الجيل الأخضر (سياسة المخزن في الفلاحة)، وللإشارة فقط فاعتماد الجيل الأخضر جاء دون وضع تقييم لمخطط المغرب الأخضر والذي صرفت فيه الملايير من الدراهم، فسياسة الدولة في القطاع الفلاحي لا تأخذ مسألة الأمن المائي والغذائي بالحسبان، وسياستها الفلاحية تذهب بالأساس نحو تلبية حاجيات السوق الأوروبية من المنتجات الفلاحية (الطماطم، الافوكا، الليمون...) والغريب أن ما تقوم بلادنا بتصديره يستهلك بوفرة المياه لإنتاجه وكما أننا نقوم بتصدير مقدراتنا المائية للخارج. وعلى النقيض من ذلك فالمواد والمنتوجات الفلاحية الأساسية في مائدة المغاربة (قمح، زيت وسكر) نقوم باستيرادها، وهنا تأتي أهمية السيادة الغذائية للشعب المغربي؛ فالسيادة الغذائية وكما عرفتها منظمة فيا كامبسينا (حركة عالمية للفلاحين) تعني حق الشعوب ودولهم في تحديد سياسة فلاحية وغذائية بشكل مستقل ودون تدخل او اغراق (Dumping) من طرف عناصر خارجية، وقد تطورت فكرة السايدة الغذائية.

لكي تتمكن بلادنا من مواجهة تداعيات الجفاف وحماية الفلاحين خصوصا الكادحين منهم من تداعياته لابد من مراجعة السياسات المائية والفلاحية المتبعة وإقرار إصلاح زراعي شمولي يكون الفلاحين الكادحين في صلبه، وذلك عبر التراجع عن كافة الاتفاقات والبرامج المهددة لما تبقى من رصيدنا المائي، والكف عن إنهاك التربة وإعدام البذور المحلية عبر استبعادها من الدورة الزراعية، ونهب الأراضي الزراعية خاصة كانت أو سلالية من طرف مافيات العقار، وتوجيه سياستنا الفلاحية نحو انتاج المواد الأساسية والتراجع عن الإنتاج المكثف للزراعات التي تستهلك المياه بوفرة والتي تقوم بإنتاجها الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات والتي توجهها أساسا للتصدير دون أن يستفيد منها المغاربة شيئا.

**3 فئة الفلاحين الصغار هي الفئة التي تعتمد الفلاحة المعاشية وغالبا ما تكون في المناطق البورية وتمون السوق الداخلية بالأساس. ما السبيل في رأيكم لتقوية صفوف الفلاحين الصغار من أجل الدفاع عن مصالحهم كفئة متضررة أكثر من الكوارث الطبيعية ومن السياسات المتبعة في القطاع الفلاحي؟**

لا بد من توضيح مسألة مهمة وهي أن منتوجات الفلاحين الصغار هي التي تصل بالدرجة الأولى للسوق المغربي وهم من يساهمون أساسا في تلبية الطلب الداخلي، أما الفلاحين الكبار وأصحاب الشركات الكبرى فيوجهون منتوجاتهم للتصدير، وبالتالي فالفلاحين الصغار هو العمود الفقري لأي سياسة فلاحية تروم تحقيق السيادة الغذائية للشعب المغربي، وهو ما يحتم ضرورة تنظيمهم أولا من أجل أن يدافعوا عن مصالحهم وثانيا ليكونوا شركاء حقيقيين في بلورة السياسة الفلاحية المنشودة. وللإشارة هنا فالجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (إمش) قامت في فاتح يوليوز من سنة 2018 بتنظيم المؤتمر الوطني التأسيسي للنقابة الوطنية للفلاحين والتي تروم تنظيم فئة الفلاحين الصغار والدفاع عن مطالبهم المادية والمعنوية وكذا تغيير القوانين لمصلحة الفلاحين والاهم هو تنمية قدرات الفلاحين الصغار قصد مساهمتهم بشكل فعال في الإصلاح الزراعي الديمقراطي المنشود وفي تحقيق السيادة الغذائية للشعب المغربي عبر السيادة على الأرض والموارد المائية والمساهمة في التنمية القروية حقيقية محورها الفلاح. هذه التجربة الفتية تحتاج منا جميعا دعمها لتتمكن من تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها خصوصا وأن المخزن يهمش هذه الفئة ويقوم بالتضييق على أي تجربة تروم تنظيم فئة الفلاحين الصغار.

# قافلة نحو مدينة مراكش لمناهضة التطبيع الرياضي

## يوم السبت 7 ماي 2022

أعلنت الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، اليوم الثلاثاء، عن تنظيم قافلة في اتجاه مدينة مراكش يوم 6 ماي، احتجاجًا على تنظيم "بطولة العالم للمحامين في كرة القدم" بالمدينة بمشاركة 3 فرق رياضية للمحامين الصهاينة. وذلك تحت شعار: "نضال مستمر من أجل إسقاط التطبيع الرياضي وكافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم". وقالت الجبهة، في ندائها، الذي أصدرته يوم 3 ماي 2022،:

"في الوقت الذي تستمر فيه اعتداءات العدو الصهيوني وجرائمه اليومية على الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته الإسلامية والمسيحية وخاصة المسجد الأقصى، تتواصل خلافًا لإرادة شعبنا، خطوات التطبيع الرسمي للنظام المغربي مع الكيان الصهيوني المجرم وتتسارع وتتوسع لتشمل كافة المجالات".

وعبرت الجبهة المغربية عن فخرها واعتزازها بالمواقف المعبر عنها من طرف المحاميات والمحامين المغاربة وهيآتهم وضمنها هيئة المحامين بمدينة مراكش، التي تصدت بقيادة جمعية هيآت المحامين بالمغرب، لعملية التطبيع، وعن رفضها لكافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، ومقاطعتها لهذه "البطولة العالمية" المشبوهة...

ودعت الجبهة كل مكوناتها وسائر القوى الداعمة لكفاح الشعب الفلسطيني وعموم المناضلات والمناضلين إلى المشاركة المكثفة في هذه القافلة، خاصة من المدن المجاورة والقريبة من مراكش، مؤكدة مشاركة السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع فيها.

كما دعت إلى توفير كل الوسائل المادية واللوجستيكية والإعلامية والتعبوية الضرورية لانجاح القافلة، مؤكدة على أهمية روح التعبئة والمبادرة والوحدة والصمود...

# أرقام مندوبية التخطيط تكشف الواقع الاجتماعي المتدهور لأغلبية الأسر المغربية

أصدرت المندوبية السامية للتخطيط مذكرة تلخص نتائج البحث الدائم حول الظرفية لدى الأسر، المنجز من طرفها حيث تظهر الأرقام الواردة فيه أن مستوى ثقة الأسر عرف، خلال الفصل الأول من سنة 2022 تدهورا حادا حيث سجل رصيد هذا المؤشر أدنى مستوى له منذ انطلاق البحث سنة 2008 .

وهكذا انتقل مؤشر ثقة الأسر إلى 53.7 نقطة عوض 61.2 نقطة المسجلة خلال الفصل السابق و 68.3 نقطة المسجلةخلال الفصل الأول من السنة الماضية. ويرجع تدهور مؤشر ثقة الأسر خلال هذا الفصل إلى تراجع جميع المؤشراتالمكونة له، سواء مقارنة مع الفصل السابق أو مع نفس الفصل من السنة الماضية.

### 1 – تطور مكونات مؤشر الثقة

تهم مكونات مؤشر الثقة آراء الأسر حول تطور مستوى المعيشة و البطالة وفرص اقتناء السلع المستدامة وكذا تطوروضعيتهم المالية.

### - إحساس الأسر بتدهور حاد لمستوى المعيشة

خلال الفصل الأول من سنة 2022،بلغ معدل الأسر التي صرحت بتدهور مستوى المعيشة خلال 12 شهرا السابقة75.6،%فيما اعتبرت 15.7 %منها استقراره و8.7 %تحسنه. وهكذا، استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبي بلغ ناقص 66.9 نقطة، مسجلا بذلك تدهورا سواء بالمقارنة مع الفصل السابق أو مع نفس الفصل من السنة السابقة حيث استقر في ناقص 55.2 نقطة وناقص 50.5 نقطة على التوالي.

أما بخصوص تطور مستوى المعيشة خلال 12 شهرا المقبلة، فتتوقع، 39.1 % من الأسر تدهوره و43.3%استقراره في حين 17.6 % ترجح تحسنه. وهكذا، استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبي بلغ ناقص 21.5 نقطة مقابل ناقص 1.3 نقطة خلال الفصل السابق و13.2 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

### - تطور مستوى البطالة: توقع حاد بارتفاعها

خلال الفصل الأول من سنة 2022، توقعت 87.4 % من الأسر مقابل 4.6 % ارتفاعا في مستوى البطالة خلال 12 شهرا المقبلة. وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبي بلغ ناقص 82.8 نقطة مقابل ناقص 77.6 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 62.2 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

### - الظرفية غير ملائمة لاقتناء السلع المستديمة

اعتبرت 76.5 % من الأسر، خلال الفصل الأول من سنة 2022، أن الظروف غير ملائمة للقيام بشراء سلع مستديمة، في حين رأت 9.8% عكس ذلك. وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستواه السلبي مسجلا ناقص 66.7 نقطة مقابل ناقص 62.8 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 61.6 نقطة خلال نفس الفصل من سنة 2021

### - تصور بتدهور الوضعية المالية للأسر

صرحت 48.5 % من الأسر، خلال الفصل الأول من سنة 2022، أن مداخيلها تغطي مصاريفها، فيما استنزفت 47.4% من مدخراتها أو لجأت إلى الاقتراض. ولا يتجاوز معدل الأسر التي تمكنت من ادخار جزء من مداخيلها 4.1%

وهكذا استقر رصيد آراء الأسر حول وضعيتهم المالية الحالية في مستوى سلبي بلغ ناقص 43.3 نقطة مقابل ناقص40.4 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 34.4نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

وبخصوص تطور الوضعية المالية للأسر خلال 12 شهرا الماضية، صرحت 56.9 %من الأسر مقابل 6.0% بتدهورها. وبذلك بقي هذا التصور سلبيا حيث بلغ رصيد هذا المؤشر ناقص 50.9 نقطة مقابل ناقص 49 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 47.4 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

أما بخصوص تصور الأسر لتطور وضعيتها المالية خلال 12 شهرا المقبلة، فتتوقع 24.9 %منها تحسنها مقابل 16.6 %التي تنتظر تدهورها و 58.5 %التي تتوقع استقرارها. وهكذا، استقر رصيد هذا المؤشر في 8.3 نقطة مقابل 15.1 نقطة خلال الفصل السابق و 21.2 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

### 2 – تطور مؤشرات فصلية أخرى آراء الأسر حول الظرفية

إضافة إلى المؤشرات السابقة، يوفر هذا البحث معطيات فصلية عن تصورات الأسر بخصوص جوانب أخرى لظروف معيشتها، منها القدرة على الادخار وتطور أثمنة المواد الغذائية.

### - توقعات أكثر تشاؤما بخصوص قدرة الأسر على الادخار

خلال الفصل الأول من سنة 2022، صرحت 13.9 %مقابل 86.1 % من الأسر بقدرتها على الادخار خلال 12 شهرا المقبلة، وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستواه السلبي مسجلا ناقص 72.2 نقطة مقابل ناقص 69.5 نقطة خلال الفصل السابق و ناقص 60.8 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

### - إحساس بارتفاع حاد أثمنة المواد الغذائية

خلال الفصل الأول من سنة 2022، صرحت 98.1 %من الأسر بأن أسعار المواد الغذائية قد عرفت ارتفاعا خلال 12 شهرا الأخيرة، في حين رأت 0.2 %فقط عكس ذلك. وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبي بلغ ناقص 97.9 نقطة عوض ناقص 95.9 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 74.1 نقطة خلال نفسالفصل من السنة الماضية.

أما بخصوص تطور أسعار المواد الغذائية خلال 12 شهرا المقبلة، فتتوقع 76.9 %من الأسر استمرارها في الارتفاع في حين لا يتجاوز معدل الأسر التي تنتظر انخفاضها 2.8%. وهكذا استقر رصيد هذه الآراء في مستوى سلبي بلغ ناقص 74.1 نقطة، عوض ناقص 76.2 نقطة المسجلة خلال الفصل السابق وناقص 60.2 نقطة المسجلة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

## من وحي الأحداث

# ماذا يجري هناك...هناك في الفوق؟

التيتي الحبيب

الراسمال الاحتكاري بالمغرب يتململ، يتزحزح، ربما بفعل حركية قاعدته الاجتماعية وصراع المصالح واعادة توزيع محتلات النفوذ. مجموعة بن جلون لا زالت تصيغ البلاغات عن مشاريع تبدي منها بعض الملامح وتخفي البقية وها هي المجموعة المصرفية الفرنسية القرض الفلاحي تعلن " عن توقيع اتفاق بموجبه يتم تفويت حصصها البالغة 78،7% من بنك "مصرف المغرب" Credit du Maroc إلى مجموعة Holmarcom المملوكة لعائلة بنصالح" وهذا البلاغ يثير من الأسئلة أكثر مما يوضح. فمجموعة بنصالح المعروفة بهولماكورم " HOLMACORM" هي من اكبر المجموعات بالمغرب تشتغل في جميع المجالات الاقتصادية ( انتقلت عند التأسيس سنة 1970 من شركة مملوكة للسيد عبد القادر بن صالح تشتغل في توزيع الماء إلى مجموعة كبيرة تنوع أنشطتها بين قطاعات التأمين والصناعات الغذائية إلى العقار إلى التوزيع ثم اللوجيستيك والعقار) كما أنها توجد خارج المغرب وخاصة في أفريقيا. فأول سؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو لماذا اختارت المجموعة الفرنسية بيع حصصها الى هذا الفاعل الاقتصادي؟ هل هو "تخلي" فرنسي مرحلي أم هو اندماج كلي لمجموعة هولماكورم في البنية الامبريالية الفرنسية ضمن خطة جديدة وما هي؟

ما علاقة هذا الانتشار الجديد لمجموعة هولماكورم واقتحام القطاع البنكي بسياسة الدولة المركزية خاصة وان عملية اقتناء أسهم المجموعة الفرنسية من طرف هولماكورم ستتم بإعفائها من تأدية رسوم التسجيل والتي يقدرها المتابعون بما يفوق 180 مليون درهما كما حصل سنة 2018 عندما باع حفيظ العلمي حصصه من الأسهم إلى مجموعة جنوب أفريقيا وتم إعفائه من رسوم تسجيل البيع وقد فاقت 400 مليون درهما لأنه استفاد من قانون فصلته على المقاس حكومة كان احد وزرائها.

إن هذه التغييرات لا تقع ولا تجري بشكل اعتباطي بل يتم التخطيط لها ضمن منظور استراتيجي يوضع من اجل مواجهة المخاطر المحدقة أو الممكنة. فما هي هذه المخاطر التي رصدتها المجموعة الفرنسية؟ هل هي مرابطة بالمغرب أو بالتواجد في إفريقيا وتدخل ضمن إعداد وكيل مغربي يشتغل لصالح فرنسا؟ لماذا يسمح لمجموعة هولماكورم باقتحام القطاع البنكي وهل هذا يعني اشتداد الصراع مع المجموعة المتنفذة في هذا القطاع تاريخيا أم تراها أرادت التنفيس بعض الشيء وإبعاد تهمة الاحتكار والطغيان الممارس حتى على مكونات الكتلة الطبقية السائدة؟ المجال لا يسمح هنا للمزيد من التفصيل لكننا نعتقد ان طرح الأسئلة الحقيقية هو أول خطوة لمباشرة معالجة الإشكاليات التي تطرحها تلك الأسئلة الموضوعة بشكل سديد.